

الماس المراقب الاقتصادي

عدد رقم 7 - كانون الأول 2000



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم بإعداد أبحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وإبعاها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاقتصادي يصدر عن وحدة مراقبة الاقتصاد في ماس، وقد تم إنشاء هذه الوحدة بمنحة من مؤسسة فورد ومنحة مكملة من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا).

المحرر: عمر عبد الرازق

فريق البحث:

باسم مكحول
عمر عبد الرازق
غادة المدبوح
محمود الجعفري
نائل موسى
ناصر العارضة
نصر عطيان

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

جواد الصالح
رانية التيجاني
صالح الكفري

الانتاج

التحرير اللغوي: كارن مان (إنجليزي)

عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)

ترجمه الى الانجليزية: سمير محمود

التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع

© 2000 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-298-7053/4

فاكس: +972-2-298-7055

بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ

الاتصال مع المدير المالي والإداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاقتصادي من قبل

مؤسستي فورد وفريدريش ايبيرت

كانون الأول، 2000

تقديم

رغم أن دورية المراقب الاقتصادي نصف السنوية التي بدأ المعهد بإصدارها قبل ثلاث سنوات قد نجحت في تحقيق هدفها وأضحت مرجعاً وطنياً هاماً، سواء فيما يتصل بالتطورات في بيئة السياسات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء الاقتصادي الفلسطيني، أو تلك المتصلة بالتطورات والتغيرات في الأداء الاقتصادي الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي، من خلال القيام بمراجعة تحليلية نقدية وموضوعية لنتائج المسوح الاقتصادية الدورية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إلا أن دورية المراقب الاقتصادي ما زالت تواجه قصوراً هاماً يتصل بالقدرة على مواكبة التطورات المتسارعة للإيقاع التي تتصف فيها البيئة الفلسطينية والفجوة الزمنية بين إنجاز المسوح وحدث التغيرات. ويؤمل ان يتمكن المعهد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إذا ما توفرت الإمكانيات بتجاوز هذا القصور، من خلال الاستعاضة بمسوح دورية عاجلة لمؤشرات اقتصادية رئيسية مختارة نتيج المجال لتقدير التغيرات الرئيسية بحيث يتم مراجعتها في ضوء نتائج المسوح.

وكان يفترض للعدد السابع من المراقب الاقتصادي ان يكون عدداً ممتازاً يغطي التطورات الاقتصادية لكامل المرحلة الانتقالية 1994-1999، غير ان تأخر صدور بيانات السلسلة الزمنية للحسابات القومية والمخفضات حالت دون ذلك، وسمح صدور الحسابات القومية لعام 1999 في كانون الثاني من عام 2001، للمعهد بإصدار العدد الاعتيادي من المراقب الاقتصادي، الذي يغطي تطورات النصف الثاني من عام 1999 والاكتمال بمقدمة موجزة تغطي التطورات الأخيرة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر/الماضي على ان يصدر المعهد تقريراً مفصلاً حول التطورات الاقتصادية في الربع الأخير من العام 2000 خلال الربع الأول من العام 2001 ويستمر في الإعداد لإصدار العدد الخاص الذي يغطي التطورات الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية عند صدور بيانات السلسلة الزمنية ويؤمل ان يتمكن من إصداره خلال النصف الأول من عام 2001.

يتضمن المراقب السابع أيضاً ملحقاً موجزاً خاصاً بالعاصمة القدس سمح به صدور الكتاب الإحصائي السنوي الثاني حول العاصمة القدس.

كما يتضمن عرضاً لأبرز التغيرات في الأداء الاقتصادي الفلسطيني وفقاً لنتائج المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر لكافة المؤسسات والأفراد الذين أسهموا في المساعدة بالبيانات والمقترحات والمداخلات لإعداد وتطوير العدد السابع من المراقب. وأدعو جميع المهتمين إلى إبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم من خلال ملء نموذج التقييم لتطوير الأعداد القادمة.

وأتوجه بالشكر والامتنان للدكتور عمر عبد الرازق محرر التقرير، ولفريق العمل الذي أسهم في إعداده. وأتقدم كذلك بالشكر والعرفان لمؤسستي فورد وفريدريش ايبيرت اللتين قدمتا الدعم المالي.

د. غاتية ملحيس
مديرة المعهد

المقدمة

هذا العدد من المراقب الاقتصادي مخصص للتطورات الاقتصادية في النصف الثاني من العام 1999. ولكن لا يمكن تجاهل الأحداث الحالية التي تمر بها المناطق الفلسطينية. لذلك تم تخصيص هذه المقدمة لإعطاء لمحة مختصرة عن الآثار الاقتصادية للإجراءات الإسرائيلية ضد ما بات يعرف باسم انتفاضة الأقصى.

بدأت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) بعد الاقتحام الاستفزازي الذي قام به رئيس حزب الليكود الإسرائيلي شارون يوم 2000/9/28 للمسجد الأقصى تحت الحماية المكثفة من قبل الجيش الإسرائيلي، واعتداء الجيش على مصلي الجمعة في اليوم التالي (2000/9/29). ومنذ ذلك الحين تعيش الأراضي الفلسطينية حالة حرب شاملة تشنها إسرائيل على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي والإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية (داخليا لعزل بعضها عن بعض وخارجيا لعزلها عن العالم الخارجي)، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين بقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين، وتدمير مرافق عامة وممتلكات خاصة في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والعاصمة القدس.

وقد أدى الإغلاق الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ أن بدأت إسرائيل سياسة الإغلاق في العام 1993، إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، فلم تقتصر الآثار على احتجاز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية الذي بدأ خلال العام 1998 بعد فترة طويلة من الركود الناجم عن السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1993 - 1997، بل إن الإجراءات الإسرائيلية ضد انتفاضة الأقصى وضعت الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار، وأدت إلى تسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته إلى درجات غير مسبوقة.

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات وبالإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الفلسطيني. وقد استمرت هذه التبعية بعد اتفاق أوسلو الذي أبقى المعابر تحت السيطرة الإسرائيلية وقسم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات تفصلها الصلاحيات الإسرائيلية والفلسطينية (مناطق أ و ب و ج)؛ ولم يتمكن اتفاق باريس الاقتصادي من تقليص التبعية الاقتصادية بسبب تقييد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسة الإسرائيلية، وبالتالي، تقييد العلاقات الفلسطينية الدولية في المجال الاقتصادي، وجعل الإيرادات الحكومية الفلسطينية رهن القرارات الإسرائيلية. وقد استخدمت إسرائيل هذه العلاقة للاستمرار في التحكم في الاقتصاد الفلسطيني والضغط على القيادة الفلسطينية للحصول على تنازلات سياسية في العملية التفاوضية، بالإضافة إلى أنها استخدمتها كوسيلة لمعاينة الشعب الفلسطيني ولقمع الانتفاضة الشعبية الأولى العام 1987 وفي مواجهة انتفاضة النفق العام 1996 والآن في مواجهة انتفاضة الأقصى.

وتتلخص أهم قنوات ارتباط الاقتصاد الفلسطيني المباشرة بالاقتصاد الإسرائيلي بما يلي:

1- سوق العمل

اعتمد الفلسطينيون منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967 على سوق العمل الإسرائيلية في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية التي لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل لهم. وقد تزايدت درجة الاعتماد هذه بصورة مطردة عبر السنين¹، فقد وصل عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي قبل بدء انتفاضة الأقصى إلى حوالي 143.4 ألف شخص (22.3% من إجمالي العاملين الفلسطينيين)، وكانوا يعملون ما متوسطه 19.5 يوماً في الشهر و43.7 ساعة في الأسبوع. وبلغ معدل الأجور اليومية للعامل هناك حوالي 111 شيكلاً (حوالي 27.25 دولار) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000-أ). وقد استخدم الفلسطينيون الدخل المتأتي من عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي في تمويل عجز الميزان التجاري مع إسرائيل. كما شكلت ضرائب الدخل التي يفتطعها الإسرائيليون من العاملين الرسميين (الذين يعملون بتصاريح) أحد مصادر الإيرادات الحكومية الفلسطينية حيث تنص الاتفاقيات الموقعة على أن تقوم إسرائيل بتحويل هذه المقطعات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، تطورت في الاقتصاد الفلسطيني نشاطات اقتصادية مختلفة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي والعمل فيه، وتشغل هذه النشاطات عدداً غير محدد من الفلسطينيين وبنات عملهم مرتبط بالسياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية.

2- التجارة الخارجية

ترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة، حيث تستورد الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على 82% من وارداتها الإجمالية من إسرائيل أو عبر الموانئ الإسرائيلية وفق النظام الجمركي الإسرائيلي. وتصدر الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على 86% من إجمالي صادراتها إلى الاقتصاد الإسرائيلي أو إلى العالم الخارجي عبر الموانئ الإسرائيلية. ويخضع تدفق السلع الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي إلى إجراءات متعددة تزيد على الإجراءات المعهودة في التجارة الخارجية بين الدول. وتأتي الإجراءات الإضافية بذرائع أمنية وأخرى تتعلق بالموصفات وتهدف إلى التعطيل والتأخير في الموانئ مما يزيد من التكاليف ويضيف إلى الصعوبات التي تعاني منها هذه السلع في منافسة السلع الإسرائيلية والأجنبية الأخرى. وتعاني الصادرات والواردات الفلسطينية مع الدول الأخرى (غير إسرائيل) والمستخدمات للموانئ الإسرائيلية من صعوبات إضافية تتعلق بالتمييز ضدها في المعاملة في الموانئ، وهذا يؤدي في الغالب إلى تأخير وصول الصادرات إلى وجهتها بالتواريخ المحددة، وتأخير وصول الواردات القادمة من الدول الأخرى إلى التاجر الفلسطيني، الأمر الذي يرفع التكلفة، ويبرك العمليات الإنتاجية عندما تكون الواردات مستلزماً إنتاج؛ حيث أن قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات تعتمد على المواد الخام الإسرائيلية بصورة مؤثرة، كما أن قطاع الخدمات يعتمد على كثير من المواد الخام المستوردة عبر إسرائيل أو منها.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مرتين بتبعيته الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي في بعض المجالات الحيوية. فجميع الطاقة الكهربائية والاتصالات الدولية وجميع الاحتياجات من مشتقات النفط المختلفة والغاز،

¹ باستثناء السنوات التي شهدت استخدام إسرائيل المكثف لسياسة الإغلاق ضد المناطق الفلسطينية خلال العامين 1995-1997.

بالإضافة إلى نسبة كبيرة من المياه المستهلكة في الضفة الغربية وقطاع غزة مستوردة من الشركات الإسرائيلية. من جهة أخرى، فإن نسبة كبيرة من المواد الغذائية الرئيسية كالقمح والطحين والأرز والسكر وغيرها تأتي من الاقتصاد الإسرائيلي وعبره. وتبرز خطورة هذه التبعية في هذه المجالات في أوقات الحصار، عندما تلجأ إسرائيل إلى منع وصول هذه السلع الحيوية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، أو إلى مناطق محددة منهما للضغط على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

أما العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم العربي فقد بقيت محكومة بالإجراءات الإسرائيلية على المعابر مع الأردن ومصر، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها اتفاقية باريس الاقتصادية والمتمثلة بالالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي (باستثناء القوائم السلعية المنصوص عليها)، وعدم الإضرار بمصالح المنتج من الطرف الآخر (خاصة في السلع الزراعية). كما أدى ذلك إلى انحسار التجارة الفلسطينية من الدول العربية من حيث الحجم والقيمة، وإن تنوعت السلع المستوردة.

3- الإيرادات الحكومية

بموجب اتفاق باريس الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تقوم إسرائيل بجمع الضرائب والرسوم والجمارك المفروضة على الواردات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها لحساب السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرائب الدخل المقطعة من أجور العاملين في إسرائيل، وتقوم بتحويلها إليها وفق آلية عرفت بالمقاصة نص عليها الاتفاق. وبسبب سيطرة إسرائيل على المعابر الفلسطينية واعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في تجارتها الخارجية بالصورة الكبيرة التي بينها، شكلت إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من المقاصة إلى إجمالي الإيرادات العامة نسبة كبيرة وصلت إلى 70%.

4- الآثار الاقتصادية للحصار

يؤدي الإغلاق الشامل الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية إلى تقطيع أوصالها وعزلها عن بعضها البعض وعن العالم الخارجي، ويؤدي بالتالي، إلى عزل أجزاء الاقتصاد الفلسطيني عن بعضها البعض. ويشمل ذلك وقف وتعطيل حركة الأفراد والسلع. وعادة ما يكون التأثير بالغاً في الأيام الأولى للإغلاق بسبب التشدد الإسرائيلي في فرض الإجراءات، ثم يبدأ التأثير بعدها بالتراجع بصورة تدريجية، تعتمد على مدى سماح إسرائيل بالاستثناءات ومدى تطبيقها للإجراءات، ومدى قدرة الفلسطينيين على التكيف مع ظروف الإغلاق. ويكون التأثير مباشراً وفورياً على قنوات الارتباط المباشر المذكورة أعلاه. فيتوقف العاملون في إسرائيل عن العمل (باستثناء بعض أولئك الذين يحملون هوية العاصمة القدس)، ويتوقف تدفق السلع والخدمات المستوردة من إسرائيل وعبرها إلى الأراضي الفلسطينية، كما يتوقف تدفق الصادرات الفلسطينية إليها وعبرها. وتتوقف كذلك الحركة التجارية وحركة الأفراد مع الأردن ومصر. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد إسرائيل في الإغلاق الشامل إلى التوقف عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات المقاصة. كما تتوقف حركة الأفراد والسلع بين المحافظات المختلفة في الأراضي الفلسطينية، وأحياناً (كما يحدث الآن في انتفاضة الأقصى) تمنع الحركة بين القرى والمدن في المحافظة نفسها. ويستمر هذا الانقطاع الكامل لهذه القنوات طالما استمرت إسرائيل في التطبيق الصارم للإغلاق الشامل.

بالإضافة إلى الآثار المباشرة، يؤدي الإغلاق إلى آثار غير مباشرة على مختلف نواحي الحياة الفلسطينية بما في ذلك كافة الأنشطة الاقتصادية. فانقطاع التجارة الخارجية يؤدي إلى توقف كثير من المؤسسات العاملة في خدمة هذا القطاع عن العمل، كما يؤدي إلى تقلص الإنتاج في كثير من المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية إما لاعتمادها على المواد الخام المستوردة، أو لعدم تمكن عمالها من الوصول إلى العمل، أو لعدم قدرتها على تسويق إنتاجها المعد للتصدير أو للمحافظات الفلسطينية الأخرى. ويؤدي توقف العاملين في إسرائيل عن العمل وانقطاع دخلهم إلى تراجع حاد في طلبهم على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى تقليص النشاط في كثير من المنشآت الإنتاجية وبعض الخدمات، وإلى توقف كثير من أعمال قطاع الإنشاءات بسبب إعادة توزيع القطاع العائلي للميزانيات الاستهلاكية والاستثمارية. وأما توقف إسرائيل عن دفع مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من إيرادات المقاصة فيؤدي إلى تأخرها في دفع رواتب الموظفين، والوفاء بالتزاماتها الأخرى، مما يؤدي إلى تخفيض إضافي في الطلب على السلع والخدمات، وإلى تفاقم الآثار على الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري، ويؤدي إلى تناقص الإيرادات العامة الضريبية الأمر الذي يزيد من العجز في الموازنة العامة، ويجعل من الصعب على السلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذ برامج طوارئ للتخفيف من الآثار الناجمة عن الحصار. كما ينتج عن كل ذلك ارتفاع حاد في مستويات البطالة والفقر، ويؤدي إلى تزايد أنشطة القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية.

بالإضافة إلى هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة، اتسمت الإجراءات الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى بالعنف الشديد وباستخدام أسلحة تدميرية ثقيلة، برية وبحرية وجوية، ضد الشعب الفلسطيني الأعزل مما أدى إلى استشهاد المئات وجرح الآلاف من الفلسطينيين وتدمير عشرات المباني العامة والخاصة، بالإضافة إلى تخريب الكثير من الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية، فضلاً عن اقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون والعنب والأشجار الأخرى، وتكسير سيارات المواطنين وممتلكاتهم.

وبالرغم من الخسائر الباهظة التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بفعل الإغلاق والعدوان الإسرائيلي، فإن الإغلاق يتيح الفرصة أمام المنتج الفلسطيني لاستغلال الزيادة التي تحدث في الطلب المحلي على السلع الوطنية. ويوفر تقلص الواردات ومقاطعة السلع الإسرائيلية حماية فاعلة للإنتاج الفلسطيني، مما يؤدي إلى انتعاش بعض الفروع الصناعية والزراعية والخدمية وخصوصاً تلك المعتمدة على المدخلات المحلية. ويشكل ذلك فرصة لهذه الفروع للتطور وكسب المستهلك الفلسطيني إلى جانبها ليستمر في استهلاكها بعد انتهاء الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

قدمت جهات مختلفة تقديراتها للخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني من جراء الحصار الإسرائيلي والعقوبات المرافقة المفروضة على الأراضي الفلسطينية كإجراء ضد انتفاضة الأقصى. وقد تباينت هذه التقديرات بصورة كبيرة مما شكل إرباكاً رسمياً وإعلامياً حول حقيقة الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراوحت تقديرات الخسائر اليومية من 8 ملايين دولار إلى 20 مليون دولار². وتعتبر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأكثر دقة كونها اعتمدت على نتائج مسح خاصة أجراها الجهاز خلال شهر تشرين الثاني 2000.

² من الجهات التي أصدرت تقديرات للخسائر الاقتصادية، مكتب المنسق العام للأمم المتحدة بغزة، ووزارة المالية الفلسطينية (أكثر من تقرير لكل منهما) واتحاد الغرف التجارية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد بلغت الخسائر المقدرة للفترة 2000/10/1 - 2000/11/30 حوالي 862.4 مليون دولار نجمت عن:

- تراجع النشاط الاقتصادي في المنشآت الفلسطينية في القطاعات المختلفة نتيجة لتعطل الصادرات والواردات وتعطل وصول العمال إلى أماكن العمل في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم إمكانية تسويق المنتجات في الأسواق المحلية. وقد بلغت الخسائر الناجمة عن هذا التراجع حوالي 420.4 مليون دولار.
- تدمير إسرائيل لمرافق البنية التحتية الفلسطينية، ومنع تنفيذ المشاريع الجارية، عدا عن تعطيل تنفيذ المخطط منها لهذه الفترة وفي المستقبل المنظور. وقدرت الخسائر المرتبطة بالبنية التحتية بحوالي 272.5 مليون دولار.
- منع العاملين الفلسطينيين من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية، مما أدى إلى انقطاع دخلهم الذي قدرته الدراسة بحوالي 169.5 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الانخفاض في الدخل أدى إلى تقليص القدرات الشرائية لشريحة واسعة من الشعب الفلسطيني، وتقليص الطلب الكلي الفلسطيني إلى مستويات متدنية انعكست في الآثار المقدرة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقد أدى ذلك إلى انتشار الفقر في الأراضي الفلسطينية لتصل نسبته إلى أكثر من 28% بحسب تقرير للبنك الدولي (مجموعة البنك الدولي، 2000) والذي يتوقع أن ترتفع نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 44% إذا ما استمرت الأوضاع الحالية خلال العام 2001.

المحتويات

iii	المقدمة
xv	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة
1	ملخص
8	1- التطورات الرئيسية في بيئة النشاط الاقتصادي الفلسطيني
8	1-1 أهم التطورات الاقتصادية الدولية (تموز - كانون الأول 1999)
2	1-2 أهم التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي (تموز - كانون الأول 1999)
11	1-3 التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة (تموز - كانون الأول 1999)
11	1-3-1 الاستيطان ومصادرة الأراضي
13	1-3-2 المساعدات الدولية
2	1-3-3 البيئة القانونية والإجرائية
2	2- أداء الاقتصاد الفلسطيني
2	1-2 الأداء الكلي
2	1-1-2 الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القومي المتاح الإجمالي
16	1-2-2 الإنفاق الإجمالي
16	1-2-3 مقارنة مع مؤشرات العام 1998
17	2-2 القوى العاملة
18	1-2-2 العاملون في الاقتصاد المحلي
19	2-2-2: العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي
20	3-2-2 البطالة
2	4-2-2 النساء في القوى العاملة الفلسطينية
22	5-2-2 الأجور
23	3-2 الأسعار والتضخم
24	4-2 الأداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني
24	1-4-2 القطاع الصناعي
27	2-4-2 قطاع الإنشاءات
28	3-4-2 قطاع السياحة
29	4-4-2 قطاع الخدمات
31	5-4-2 قطاع الوساطة المالية
2	6-4-2 قطاع التجارة الداخلية
34	7-4-2 قطاع النقل
2	8-4-2 المؤسسات المالية
42	3- العاصمة القدس
42	1-3 المساحة والسكان
43	2-3 مستويات المعيشة
43	3-3 العمل
43	4-3 القطاعات الاقتصادية
45	المراجع
47	الملحق الإحصائي

قائمة الجداول المرفقة بالنص

6	ملخص تطور أداء بعض القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني للعام 1999	جدول م1:
8	معدلات النمو في مناطق مختلفة من العالم، 1998-2001	جدول 1:
9	معدلات النمو في التجارة العالمية وأسعار النفط والسلع الأخرى	جدول 2:
12	التوزيع القطاعي لأموال الدول المانحة	جدول 3:
20	التغير في التشغيل حسب النشاط الاقتصادي بين الأعوام 1998 - 1999	جدول 4:

قائمة الأشكال البيانية

- شكل 1: التوزيع القطاعي لمساعدات الدول المانحة للعام 1999
- شكل 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الدخل القومي الإجمالي ومن الدخل القومي المتاح الإجمالي حسب المنطقة والأسعار الجارية (دولار)، 1999
- شكل 3: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، 1999
- شكل 4: تطورات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1997-1999
- شكل 5: متوسط الأجور اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، 1997-1999
- شكل 6: معدل التضخم الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة 1998-1999
- شكل 7: معدل التضخم الشهري في إسرائيل، والأراضي الفلسطينية خلال العامين 1998-1999
- شكل 8: النسبة المئوية للتغير الشهري في القوة الشرائية للدينار الأردني والدولار الأمريكي، 1998-1999
- شكل 9: النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة والعمالة على بعض فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1999
- شكل 10: مساحة الأبنية المرخصة الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997-1999
- شكل 11: متوسط إشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الثاني من العام 1998 والنصف الثاني من العام 1999
- شكل 12: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999
- شكل 13: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999
- شكل 14: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999
- شكل 15: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999
- شكل 16: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع النقل غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999
- شكل 17: تطور الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين 1998-1999
- شكل 18: توزيع الودائع في الضفة الغربية على العملات الثلاث، 1997-1999
- شكل 19: توزيع الودائع في قطاع غزة على العملات الثلاث، 1997-1999
- شكل 20: تطور القروض المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام، 1998-1999
- شكل 21: مؤشر القدس خلال النصف الثاني من العام 1999
- شكل 22: حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال النصف الثاني من العام 1999
- شكل 23: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي، 1998

التعريفات*

الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين. ويعرف الدخل الأولي بأنه الدخل الناجم عن ممارسة نشاط إنتاجي أو نتيجة ملكية أصول مالية أو ملكية الأراضي والأصول الجوفية.

ويساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه عوائد عناصر الإنتاج الفلسطينية المتحققة في الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتحققة في فلسطين.

الدخل القومي الإجمالي المتاح: يقيس هذا المتغير الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية (السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة) أو للاذخار.

ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافاً إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين أتموا 15 سنة فاكثراً.

القوة البشرية:

تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين باجر، العاملين لحسابهم أو في

العمالة:

مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه.

البطالة:

تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

القوى العاملة:

الأرقام القياسية لسعر المستهلك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى. وهذا التغير يعتبر مقياساً تستخدمه الدول لمعرفة الوضع العام لتكاليف المعيشة، فيما إذا كانت تسجل ارتفاعاً أو انخفاضاً.

عدد الأشخاص 14 سنة وقل + الأشخاص 65 سنة فاكثراً / الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-64).

معدل الإعالة:

إجمالي القيمة المضافة = الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تهدف للربح.

القيمة المضافة:

أما بالنسبة للمؤسسات غير الهادفة للربح فيساوي مجموع مكونات القيمة المضافة أي أن:

القيمة المضافة = تعويضات العاملين + اهتلاك الأصول الثابتة + صافي الضرائب على الإنتاج.

متوسط حصة العامل من إجمالي القيمة المضافة.

الإنتاجية:

إنتاجية العمل = القيمة المضافة / عدد العاملين الإجمالي في المنشأة.

* تم اعتماد التعريف المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيثما كان ذلك متاحاً.

التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت: يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو لقطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصصا منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح.

صافي الاستثمار: صافي الاستثمار = التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت - اهتلاك رأس المال.

اهتلاك رأس المال: قيمة الأصول التي يمكن إعادة إنتاجها والتي تم اهتلاكها خلال العام محسوبة على أساس القيمة الاستبدالية الجارية. وحسبت على أساس توزيع القيمة الشرائية للأصل الثابت على مدة عمره الإنتاجي بطريقة قياسية.

كثافة رأس المال: متوسط رأس المال إلى العمال.

كثافة رأس المال = متوسط القيمة الدفترية للأصول الثابتة خلال العام / عدد العاملين في المنشأة.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

1999	منتصف 1999	1998	منتصف 1998	المؤشر
	3,019,704		2,897,452	عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة
		4.08		معدل نمو السكان (%)
682.89	668.5	³ 667.1	631.93	قوة العمل (الف شخص) - نهاية المدة
613.48	587.89	581.28	547.52	عدد العاملين (تشمل إسرائيل) - ألف شخص (نهاية المدة)
474.36	456.99	454.56	-	العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) - نهاية المدة
17.90	17.96	16.40	16.90	نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين (%)
139.12	130.90	126.73	-	العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - نهاية المدة
22.7	22.4	21.8	22.2	نسبة العاملين في إسرائيل من إجمالي العاملين (%)
47,202	47,255	43,944	47,503	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
12	6	48	4	عدد أيام الإغلاق
41.6	41.8	42.5	40.8	معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
70.1	71.0	71.0	69.2	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
13.0	12.4	11.7	11.4	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
10.0	11.8	12.8	13.6	معدل البطالة (%) - نهاية المدة
4,954.0		4,484.5		الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
6,124.7		5,474.9		الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
6,489.0		5,855.1		الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
1,640.6		1,547.7		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2,028.3		1,889.6		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)
2,148.9		2,020.8		نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)
119.93	119.49	113.63	111.12	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني (1996=100)
73.6 ⁴	-0.98	-1.32	-0.30	نسبة التغير في القوة الشرائية للدينار (%) - نهاية المدة
53.3	-1.11	-2.22	-0.19	نسبة التغير في القوة الشرائية للدولار (%) - نهاية المدة
5.54	5.16	5.58	3.28	معدل التضخم (متوسط / %)
		23.3		نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)
39.40	31.65	28.85	26.85	متوسط إشغال الغرف الفندقية (%)
2366.64	1084.74	1,935.3	872.7	مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (الف متر مربع)
		598		الصادرات السلعية (مليون دولار)
		2,716		الواردات السلعية (مليون دولار)
		-2,476		صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)
2875.14	2616.31	2,414.7	2,236.8	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - باستثناء العاصمة القدس (نهاية المدة)
1005.5	879.35	833.1	718.15	مجموع القروض البنكية (مليون دولار) - باستثناء العاصمة القدس (نهاية المدة)

³ حسب من قبل ماس بناء على مسح القوى العاملة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دورة (تشرين أول-كانون أول، 1998).

⁴ المتوسط السنوي لعام 1999.

1999	منتصف 1999	1998	منتصف 1998	المؤشر
417.10	174.04	409.27	216.48	مساعدات الدول المانحة (مليون دولار) ⁵
236.76	180.18	154.98	185.26	مؤشر القدس - نهاية المدة
1,136.21		1,083.8		اجمالي الإيرادات العامة (مليون دولار)
901.21		753.73		اجمالي الإيرادات العامة المحلية (مليون دولار)
235.0		330.07		المعونات الخارجية لتمويل المشاريع التطويرية (مليون دولار) - حسب الموازنة العامة الفعلية
1,194.4		1,193.54		اجمالي النفقات العامة (مليون دولار)
927.02		818,82		اجمالي النفقات الجارية (مليون دولار)
267.33		374,71		مجموع النفقات الراسمالية والتطويرية (مليون دولار)
58.14		109.74		العجز في موازنة الحكومة (مليون دولار)
606.6		499.6		الدين العام (مليون دولار)
236.76	180.18	154.98	185.26	مؤشر القدس - نهاية المدة

⁵ المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1999.

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية

1999	منتصف 1999	1998	منتصف 1998	المؤشر
	1,932,637		1,857,872	عدد السكان
	3.99	3.90		معدل نمو السكان (%)
465.79	464.76	469.69	401.78	قوة العمل (ألف شخص) - نهاية المدة
322.31	315.56	322.17		عدد العاملين في الضفة (ألف شخص) - نهاية المدة
321.22	315.03	321.71		العاملون في الاقتصاد المحلي من الضفة (ألف شخص) - نهاية المدة
14.4	13.97	13.0	12.5	نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين في الضفة (%)
108.94	104.81	103.83		العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - نهاية المدة
18,418	18,868	18,750	20,607	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
6	6	48	4	عدد أيام الإغلاق
42.9	43.7	45.0	44.0	معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
71.8	72.5	73.6	72.1	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
13.7	14.6	14.4	14.7	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
7.5	9.5	9.4	10.5	معدل البطالة (%) - نهاية المدة
3,167.3		2,758.3		الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق) باستثناء القدس
3,787.5		3,347.0		الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق) باستثناء القدس
3,951.6		3,564.0		الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق) باستثناء القدس
1,850.9		1,678.8		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2,213.3		2,037.1		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - دولار
2,309.2		2,169.2		نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي - دولار
120.23	119.16	112.90	110.80	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني
6.50	5.55	4.95	2.99	معدل التضخم (متوسط / %)
		15.5		نسبة الفقراء من السكان (%)
				متوسط اشغال الغرف الفندقية (%)
32.40	33.07	34.13	35.25	شمال الضفة
40.07	34.45	33.95	31.25	وسط الضفة
33.50	26.62	21.93	20.9	جنوب الضفة
2014.6	924.5	1,621.3	733.93	مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (ألف متر مربع)
2121.91	1,961.4	1812.50	1,679.3	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - نهاية المدة

المؤشرات الإقتصادية في قطاع غزة

1999	منتصف 1999	1998	منتصف 1998	المؤشر
	1,087,067		1,039,580	عدد السكان
		4.40		معدل نمو السكان (%)
217.09	203.75	197.39	145.75	قوة العمل (ألف شخص) - نهاية المدة
152.05	141.44	132.38		عدد العاملين في قطاع غزة (ألف شخص) - نهاية المدة
153.15	141.97	132.85		العاملون في الاقتصاد المحلي من قطاع غزة (ألف شخص) - نهاية المدة
26.1	27.8	25.8	24.80	نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين في غزة (%)
30.18	26.09	22.89		العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - نهاية المدة
28,784	28,387	25,194	26,895	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
6	6	48	4	عدد أيام الإغلاق
39.2	37.7	37.4	35.2	معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
66.8	67.8	66.0	64.1	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
11.6	7.7	6.3	5.5	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - نهاية المدة
15.5	17.4	21.1	19.7	معدل البطالة (%) - نهاية المدة
1,455.2		1,367.9		الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
1,713.9		1,607.2		الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
1,817.8		1,744.5		الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - أسعار السوق)
1,338.6		1,315.8		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار
1,576.7		1,546.0		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - دولار
1,672.2		1,678.1		نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي - دولار
119.78	119.95	115.19	113.0	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني
3.99	4.13	5.88	3.86	معدل التضخم (متوسط / %)
		37.3		نسبة الفقراء من السكان (%)
31.88	32.67	20.50	19.55	متوسط اشغال الغرف الفندقية (%)
352	160.20	314.05	138.77	مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (ألف متر مربع)
753.23	654.88	602.21	557.43	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - نهاية المدة

ملخص

استمرت الظروف الاقتصادية والمالية الدولية بالتحسن في كافة الأقاليم الدولية (باستثناء اليابان) خلال النصف الثاني من العام 1999. وبالرغم من بعض الاختلالات في موازنات بعض الدول وموازن مدفوعاتها، إلا أن معدلات النمو في الإنتاج ارتفعت أو بقيت كما كانت عليه في معظم الدول والمجموعات الدولية وتباطأت قليلاً في دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وقد كانت أمريكا الشمالية ودول آسيا المتطورة الأكثر إسهاماً في النمو القوي للاقتصاد العالمي. وقد ساهمت هذه التطورات في تعديل معدل النمو المتوقع للاقتصاد الدولي للعام 2000 ورفعته إلى 4.25%. وقد دعم ذلك أسواق الصادرات العالمية وأدى إلى تزايدها بشكل ملحوظ. كما أدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام مما أدى (إضافة إلى سياسة ضبط الإنتاج التي اتبعتها منظمة أوبك) إلى ارتفاع أسعاره بنسبة 38.7% خلال العام 1999، وساهم ذلك في انتعاش الظروف الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط وزيادة وارداتها. وبالرغم من التحسن الذي يشهده العالم في مجال النمو الاقتصادي واستقرار أو تنامي الأسواق المالية، إلا أن الفقر ما زال يزداد انتشاراً. فقد وصلت نسبة الذين يعيشون بدولار أو أقل يومياً إلى 20% تقريباً من سكان العالم، إضافة إلى أن الوضع الحالي في العالم يشير إلى أكبر تباين تم تسجيله بين الفقراء والأغنياء.

من ناحية ثانية وبالرغم من ارتفاع البطالة وتباطؤ بعض المؤشرات خلال الأشهر الأخيرة من النصف الثاني من عام 1999، إلا أن المؤشرات العامة تدل على بدء التعافي في الاقتصاد الإسرائيلي منذ الربع الثاني من العام. وتنامى النشاط في كافة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي باستثناء قطاع الإنشاءات الذي تضاربت الإشارات بشأنه. وقد كان للنمو الواضح في الطلب العالمي والتجارة الدولية تأثير على الصادرات الإسرائيلية التي نمت بنسبة 10.45% عام 1999، أما الواردات الإسرائيلية فارتفعت بنسبة 11.1%، وبذلك ارتفع العجز التجاري الإسرائيلي بحوالي 13.9%. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل خلال العام 1999 بنسبة 1.3% فقط. وقد كان قطاع المساكن الأكثر إسهاماً في تخفيض معدل التضخم. واستمر تدفق رأس المال العالمي إلى الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي والذي حصل بالرغم من تخفيض معدل الفائدة الاسمي وذلك بسبب كون معدل التضخم الفعلي أقل من المتوقع. واستمرت قيمة الشيكل الإسرائيلي بالانخفاض مقابل الدولار والدينار الأردني، (8.9% و 9.2% على التوالي).

وصل إلى إسرائيل ما يقارب 77 ألف مهاجر جديد، واستمر عدد العاملين غير الإسرائيليين في سوق العمل الإسرائيلي بالارتفاع خلال 1999 ولكن بمعدلات أقل. فقد وصل هذا العدد عام 1999 إلى 225.5 ألف عامل وتزايدت حصة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا المجموع إلى حوالي 60%. وارتفع عدد العاطلين عن العمل (الباحثين عن عمل) في إسرائيل بنسبة 7.8%، وارتفع معدل البطالة إلى 9.2% وهو المعدل الأعلى منذ سنوات.

من جهة أخرى، استمرت إسرائيل في سياسة تخفيض معدلات الحماية الجمركية للاقتصاد الإسرائيلي تمشياً مع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. فقد انخفض معدل الجمارك (وبقية الرسوم والضرائب المتعلقة بالاستيراد)

على مجمل الواردات الإسرائيلية إلى 7.6% عام 1999 مقارنة مع 8.1% عام 1998، و 9% عام 1994.

على صعيد التطورات في بيئة السياسات المؤثرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة الجديد منها وتشجيع السكن فيها. فصادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة 5752 وحدة سكنية جديدة. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة ليصل إلى حوالي 182 ألفاً في نهاية كانون أول 1999، مرتفعاً بحوالي 5.5% مقارنة مع نهاية العام 1998. وبلغت مساحة الأراضي المصادرة خلال العام 1999 حوالي 23069 دونماً، استخدمت غالبيتها العظمى لشق ما يعرف بالطرق الالتفافية لخدمة المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية لربطها بالعمق الإسرائيلي داخل الخط الأخضر. وأسهم ذلك في زيادة عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض.

من ناحية ثانية، استمرت مساعدات الدول المانحة في تشكيل المصدر الرئيسي (الوحيد تقريباً) لتمويل النفقات الحكومية الاستثمارية (التطويرية) في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1999. وارتفع إجمالي المساعدات الدولية التي وصلت إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بحوالي 1.9% لتصل إلى حوالي 417 مليون دولار. وما زالت البنية التحتية تحظى باهتمام متزايد من قبل القائمين على تخصيص المساعدات الدولية للمشاريع التنموية، فحصلت على حوالي 40% من إجمالي المساعدات.

لم تحدث تغيرات تذكر في البيئة القانونية والإجرائية الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999. فلم يصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني قوانين اقتصادية جديدة. إلا أن المجلس استمر في نقاش قوانين اقتصادية مهمة مثل قانون المصارف وقانون ضريبة الدخل وقانون العمل.

من جهة ثانية، ارتفع عدد المشاريع التي قدمت طلبات إلى هيئة تشجيع الاستثمار في الضفة الغربية خلال العام 1999 للحصول على إعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار بحوالي 63%، إلا أن إجمالي رأس المال المستثمر انخفض بحوالي 72%. كما ارتفع عدد الشركات التي سجلت لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في الضفة الغربية بنسبة 38%، وارتفع رأس المال المصرح به بحوالي 221%. وانخفض عدد المصانع الجديدة التي حصلت على ترخيص من وزارة الصناعة في الضفة الغربية خلال العام 1999، بحوالي 47% وانخفض رأس المال المصرح به في الطلبات المقدمة بحوالي 50%. وبالرغم من الإشارات المتضاربة التي تبدو من هذه البيانات، إلا أن الزيادة الحاصلة في أعداد الشركات المسجلة والمشاريع التي قدمت طلبات إلى هيئة تشجيع الاستثمار تشير إلى تحسن الثقة بالبيئة الاستثمارية العامة في الاقتصاد الفلسطيني، بالرغم من استمرار الجمود في العملية السياسية وحالة عدم اليقين السياسي الناجمة عن ذلك والتي أدت إلى تدهور الثقة بالبيئة الاستثمارية الفلسطينية في سنوات سابقة.

على صعيد التطورات في أداء الاقتصاد المحلي تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية في العام 1999 قد بلغ 4954 مليون دولار. ساهمت القدس العاصمة بنسبة 6.7% منه وساهمت الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) بحوالي 63.9% وقطاع غزة بحوالي 29.4%. وبلغ الدخل القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 6124.7 مليون دولار، وهو ما يشكل 23.6% زيادة على الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل هذه النسبة صافي عوائد عناصر الإنتاج الفلسطينية العاملة خارج الاقتصاد المحلي. وشكل صافي التحويلات الخارجية ما

نسبته 5.9% من الدخل القومي الإجمالي، ويعكس ذلك انخفاضها خلال العام 1999 بنسبة 27.6% مقارنة مع العام 1998. وكان نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) 2309.2 دولاراً وفي قطاع غزة 1672.2 دولاراً. وزاد نصيب الفرد من الدخل المتاح في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس)

بحوالي 38% عن نصيبه منه في قطاع غزة الأمر الذي يشير إلى بداية تقلص الفجوة بين الإقليمين. وقد ساهمت القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والإنشاءات) بحوالي 37% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بينما ساهمت قطاعات الخدمات المختلفة (بما في ذلك الخدمات الحكومية) بحوالي 63%. وشكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص حوالي 96% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكل الإنفاق الحكومي حوالي 20% وشكل التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 40% وشكل العجز في الميزان التجاري الفلسطيني حوالي (-56%). تشير هذه المعطيات إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل الإنفاق الكلي، الأمر الذي يجعل استثماراته وإنفاقه الاستهلاكي الخاص والعام عرضة للصدمات الخارجية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني في سنوات سابقة. وزادت حصة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بثلاث نقاط مئوية فقط، وهو ما يشير إلى بداية تقارب مستويات المعيشة بين المنطقتين. وما زال الإنفاق الحكومي الفلسطيني متحيزاً لصالح قطاع غزة مشكلاً 28.5% من ناتجه المحلي الإجمالي في حين شكل 17% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس).

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية عام 1999 بحوالي 11% مقارنة مع العام 1998. وكانت نسبة الارتفاع في قطاع غزة 12.2% وفي الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) حوالي 10.8%. وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بحوالي 2.2% و 4.0% على التوالي، ومرة أخرى يؤكد ذلك الاستنتاج بتقلص الفجوة بين المنطقتين. وعند أخذ معدلات التضخم (بالدولار) بعين الاعتبار، يتبين أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الفلسطيني لعام 1999 يقدر بحوالي 14.4%. وأما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيكون معدل نموه الحقيقي عام 1999 في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) حوالي 8.8% وفي قطاع غزة حوالي 12.2%.

بلغ متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 41.6% عام 1999، وهو أعلى بقليل مما كان عليه عام 1998 (41.4%)، ويشكل ذلك امتداداً لاتجاه عام منذ العام 1995. وانطبق ذات الاتجاه على الذكور والإناث، وعلى قطاع غزة، إلا أن متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة انخفض قليلاً في الضفة الغربية. وعادة يعتبر الارتفاع في نسبة المشاركة دليلاً على ارتفاع درجة الثقة بإمكانية الحصول على عمل، ويعزز مثل هذا التوجه في الأراضي الفلسطينية الارتفاع المتواصل في نسبة العمالة التامة والانخفاض المتواصل للعمالة المحدودة ومعدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ارتفع حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال العام 1999 بنسبة 4.2% إلى 667 ألف شخص. وارتفع عدد العاملين الفلسطينيين بنسبة 7.3% إلى 588 ألفاً، ودخل إلى القوى العاملة الفلسطينية حوالي 27 ألف شخص خلال العام نفسه، لذلك انخفضت البطالة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 11.8%.

من جهة أخرى، تدل المؤشرات على ارتفاع درجة المهارة لدى القوى العاملة الفلسطينية خلال العام 1999، إضافة إلى ارتفاع مستوى تحصيلها العلمي. وارتفعت نسبة العاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني لتصل إلى 67.8%، بينما انخفضت نسبة العاملين لحسابهم إلى 18.7% عام 1999. ويعتبر ذلك مؤشر على تزايد أهمية القطاع المنظم

الفلسطيني على حساب القطاع غير المنظم.

ارتفع عدد العاملين في الاقتصاد المحلي خلال العام 1999 بنسبة 5.7% ليصل إلى حوالي 453.35 ألف شخص. وبذلك يكون الاقتصاد المحلي الفلسطيني قد وفر حوالي 60.7% من إجمالي فرص العمل الجديدة. ويظهر

ذلك تحسناً في الأهمية النسبية للاقتصاد المحلي في توفير فرص العمل الجديدة مقارنة بعام 1998، حيث لم تزد مساهمة الاقتصاد المحلي عن 44%. واستمر التوظيف العام في الارتفاع ليصل إلى حوالي 109.7 ألف شخص في نهاية 1999 مرتفعاً بنسبة 15% مقارنة مع ما كان عليه نهاية 1998. وبذلك يكون القطاع العام الفلسطيني قد وفر ما نسبته 59.2% من إجمالي فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المحلي، وحوالي 36% من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال العام 1999. كما شكل التوظيف العام حوالي 23% من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي في نهاية العام 1999. واستمر التوظيف العام في تشكيل أهمية نسبية أكبر لقطاع غزة (26.1%) مقارنة مع الضفة الغربية (14.4%).

وانخفضت حصة الزراعة والصناعة من التشغيل في الضفة الغربية عام 1999 مقارنة بعام 1998 لحساب قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" وقطاع البناء والتشييد. أما في قطاع غزة، فارتفعت حصة الزراعة بصورة واضحة عام 1999 وارتفعت حصة الخدمات بدرجة أقل، بينما انخفضت حصص الصناعة والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم. من جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية ما عدا القطاع الزراعي الذي انخفض استيعابه للعمال بحوالي 8%، وخسر حوالي 3500 فرصة عمل. كان الارتفاع ضئيلاً في الصناعة (أقل من نصف بالمائة)، بينما كان كبيراً في قطاع الخدمات (حوالي 16%) موفراً 79% من فرص العمل الجديدة في الضفة الغربية، ووفر قطاع البناء والتشييد 26% من تلك الفرص. أما في قطاع غزة، فانخفض التشغيل في قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم التي خسرت ما مجموعه 7260 فرصة عمل، تم تعويضها بالزيادة التي حصلت في التشغيل الزراعي الذي وفر 11990 فرصة عمل جديدة.

وأما المتوسط السنوي لعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل فوصل إلى حوالي 135 ألف عامل خلال 1999، مرتفعاً بحوالي 13.4%، وشكل العاملون في إسرائيل حوالي 23% من إجمالي العاملين الفلسطينيين.

وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن معظم العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يحملون تصاريح، مما يعني تدهور في ظروف عملهم، بالإضافة إلى ضياع حقوقهم العمالية وضياع الضرائب المقتطعة من أجورهم لعدم تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية المطالبة بها. وكما هو الحال في السنوات القليلة الماضية، اعتمدت الضفة الغربية على سوق العمل الإسرائيلي (25.9% من عاملها) بصورة أكبر من قطاع غزة (15.7% من عاملها)، نتيجة لتقييد إسرائيل لحركة العاملين من قطاع غزة بصورة أشد مما هو الحال مع عمال الضفة الغربية. وبالرغم من الانخفاض الطفيف في حصة قطاع البناء والتشييد الإسرائيلي من العاملين الفلسطينيين، إلا أن عدد الفلسطينيين العاملين فيه ارتفع بحوالي 11% عام 1999، مشكلين بذلك حوالي 32.8% من إجمالي العاملين فيه. ووفر قطاع البناء والتشييد الإسرائيلي حوالي 46% من فرص العمل الجديدة في إسرائيل (في حين كانت حصته 55.4% من العمال الفلسطينيين) وهو مؤشر على التباطؤ الذي يعاني منه هذا القطاع. وساهم قطاع الصناعة الإسرائيلي بحوالي 29% من فرص العمل الجديدة، إلا أن العاملين الفلسطينيين يشكلون 4.5% فقط من إجمالي العاملين فيه.

انخفض المتوسط العام لمعدل البطالة لسنة 1999 إلى 11.8% وانخفض عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بحوالي 14% ليصل إلى 79 ألف شخص. وانخفض معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 9.5% وفي قطاع غزة إلى 16.9%. وتمثل السبب الرئيسي لانخفاض البطالة الفلسطينية في استمرار تزايد العمل في الاقتصاد الإسرائيلي واستمرار الارتفاع في التوظيف العام الفلسطيني.

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الفلسطينية خلال النصف الثاني من عام 1999 لتصل إلى 13.0% في نهاية العام. وبذلك ارتفع عدد النساء الفلسطينيات في القوى العاملة بنسبة 20.3% إلى 106.25 ألفاً في نهاية العام 1999. وقد كانت نسبة مشاركة النساء في الضفة الغربية (13.7%) أعلى منها في قطاع غزة (11.6%)، إلا أن الفجوة بينهما تستمر في التقلص. وانخفض معدل البطالة بين النساء الفلسطينيات ليصل إلى 11% نهاية العام 1999. وتركز عمل النساء في الخدمات والفروع الأخرى (46.2%) والتي تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحكومية. ويعمل 31.8% من النساء العاملات في قطاع الزراعة بينما يعمل 12.9% منهن في القطاع الصناعي.

استمر معدل الأجور اليومية للعاملين الفلسطينيين بالارتفاع خلال النصف الثاني من 1999، فبلغ 77 شيكلاً يومياً، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 9.1% مقارنة مع نهاية عام 1998. وتقلصت الفجوة بين أجور الذكور والإناث. وما زالت الأجور في قطاع البناء والتشييد الأعلى بين القطاعات، بينما كانت الأجور في قطاع الزراعة الأقل. وما زالت الأجور في إسرائيل تشكل حافزاً للعمل هناك، فهي ترتفع بنسبة 59% عن أجور الضفة الغربية وبنسبة 104.6% عن أجور قطاع غزة. وكانت أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل حوالي 34.3% من أجور الإسرائيليين. وعند أخذ التضخم بعين الاعتبار (5.54% في الأراضي الفلسطينية عام 1999)، نلاحظ أن الأجور الحقيقية خلال العام 1999 ارتفعت بحوالي 3.6%.

انخفض معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية للعام 1999 إلى حوالي 5.54%، وانطبق هذا التوجه على قطاع غزة الذي استمر فيه انخفاض معدل التضخم للعام الثالث على التوالي ليصل إلى 3.99% عام 1999، وعلى العاصمة القدس التي انخفض فيها معدل التضخم إلى 5.71%، بينما عاد معدل التضخم في الضفة الغربية إلى الارتفاع عام 1999 ليصل إلى 6.5%. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمجموعات السلعية إلى ارتفاع أسعارها جميعاً خلال العام 1999 باستثناء مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية التي انخفضت أسعارها بنسبة 6.43%. وكان الارتفاع الأكبر من نصيب النقل (9.01%) ومجموعة السلع المتفرقة (8.79%) والتبغ والمشروبات (8.35%). وكانت مجموعة المواد الغذائية الأكثر إسهاماً في التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1999، فقد ساهمت بحوالي 34.5% منه وذلك لكبر وزنها النسبي في السلة الاستهلاكية، وساهمت مجموعة النقل والمواصلات بحوالي خمس التضخم الإجمالي (20.6%). وبذلك تكون القوة الشرائية للشيكال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية قد انخفضت بحوالي 5.54% خلال العام 1999. أي أن القوة الشرائية لمرتببات نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين والذين يتقاضون أجورهم ورواتبهم بالشيكال الإسرائيلي (القطاع العام والعاملون في إسرائيل وبعض العاملين في القطاع الخاص) ولودائع الشيكال الإسرائيلي في بنوك المناطق الفلسطينية قد تآكلت خلال العام 1999 بنسبة 5.54%. إلا أن ارتفاع قيمة الدولار والدينار مقابل الشيكال أدى إلى ارتفاع قوتها الشرائية خلال العام 1999 بحوالي 3.35% وبحوالي 3.67% على التوالي.

ولكن الأداء القطاعي في الاقتصاد الفلسطيني إيجابيا خلال العام 1999، فقد ارتفع معظم المؤشرات الممثلة لأداء القطاعات المختلفة. ويخص الجدول م1 التالي أداء القطاعات التي غطتها المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وباستثناء تراجع صافي الاستثمار في الصناعة التحويلية، فقد كان التغيير في المؤشرات الأخرى إيجابيا في جميع القطاعات.

جدول م1: ملخص تطور أداء بعض القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني للعام 1999

<معدلات التغيير إلا إذا ذكر غير ذلك>

القطاعات	الصناعة التحويلية	الخدمات	الوساطة المالية	التجارة الداخلية	النقل المنظم	النقل غير المنظم
القيمة المضافة	23.90%	23.60%	21.80%	11.50%	32.70%	9.20%
المشتغلون	12.70%	10%	10.20%	9.90%	29.70%	37.60%
العاملون بأجر*	<67.2%>	<70%>	<100%>	<25.3%>	<83.7%>	<22%>
نسبة الإناث*	<15.60%>	<33%>	<26%>	<6.9%>	<12.4%>	--
كثافة رأس المال	58.50%	57.10%	4.80%	35.47%	144.60%	--
التكوين الرأسمالي	32.20%	11%	49.30%	18.90%	290.90%	--
صافي الاستثمار	105.23%	10.8%	89.3%	-231%	295.4%	--
الإنتاجية	9.90%	12.30%	10.60%	1.50%	2.30%	20.60%
الأجور	14.30%	1.60%	13.60%	11.90%	13.90%	13.60%

المصدر: تجميع من الجزء 2-4 .

ملاحظات: * هذه مستويات المؤشر للعام 1999، وفي حالة كونه انخفض يسبق بإشارة -.

-- البيانات غير موجودة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المساحة الجديدة المغطاة برخص البناء في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة في العام 1999 بنسبة 22.3% وتركز الارتفاع في المباني السكنية. وارتفع عدد الغرف الفندقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 5.6% عام 1999، وارتفع معدل إشغال الغرف بنسبة 74% ليصل في نهاية العام 1999 إلى 39.4%.

بلغ عدد البنوك نهاية العام 1999 في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة 22 بنكا، منها 9 محلية و10 بنوك عربية و3 أجنبية، بينما ارتفع عدد الفروع إلى 115 فرعا، منها حوالي 41.7% محلية، و54.8% عربية، والباقي (3.5%) أجنبية. وارتفعت ودائع البنوك في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة في نهاية العام 1999 بحوالي 19.1% مقارنة مع نهاية العام 1998 لتصل إلى حوالي 2875.1 مليون دولار. واستمر انخفاض حصة الودائع الجارية من مجمل الودائع لصالح ودائع التوفير والودائع الآجلة، فقد وصلت نسبة الودائع الجارية إلى 26.4% من مجمل الودائع في نهاية العام 1999. إلا أن الودائع الجارية مازالت تهيمن على الودائع المقيمة بالشيكال، حيث شكلت 60.1% منها، وانخفضت حصة الودائع الجارية من ودائع الدينار الأردني إلى

22.7%، وانخفضت حصتها من ودائع الدولار إلى 21%، وبدل ذلك على ارتفاع الهيكل الزمني (متوسط الأجل) للودائع في البنوك الفلسطينية الأمر الذي من المفروض أن يحفز البنوك على التوسع في الإقراض. انخفضت حصة الشيكال في نهاية العام 1999 من الودائع الإجمالية إلى 13.5% وارتفعت حصة الدولار إلى 63.2% بينما انخفضت حصة الدينار الأردني إلى 20%.

من جهة أخرى، نمت القروض في النظام المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 1999 بنسبة 20.7% لتصل إلى 1005.5 مليون دولار. وكنتيجة مباشرة لتسارع الزيادة في القروض، ارتفعت نسبتها إلى الودائع خلال النصف الثاني من العام 1999 بعد أن كانت قد انخفضت خلال النصف الأول من العام نفسه. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع في أواخر العام 1999 حوالي 35%. ومازال ائتمان الجاري مدين يهيمن على إجمالي القروض، فقد وصلت نسبته من مجمل القروض إلى 52.2% في نهاية العام 1999. من جهة أخرى، بلغت نسبة القروض إلى الودائع المقيمة بالشيكال حوالي 52.3% وإلى الودائع المقيمة بالدينار الأردني حوالي 34.3% وإلى الودائع المقيمة بالدولار الأمريكي حوالي 31.2%.

استمر التحسن في السوق المالي الفلسطيني الذي بدأ منذ بداية العام 1999، فقد ارتفع مؤشر القدس خلال الفترة الممتدة حتى نهاية كانون أول 1999، ليصل إلى 236.76 مرتفعا بنسبة 52.8%. وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق بنسبة 44.4%، فوصلت في نهاية كانون أول 1999 إلى 848.9 مليون دولار. وارتفع حجم التداول بصورة واضحة خلال النصف الثاني من العام 1999، فقد بلغ معدل حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال هذه الفترة حوالي 0.17% من القيمة السوقية من الشركات المدرجة، مقابل 0.08% خلال النصف الأول من العام 1999، وحوالي 0.12% لسنة 1998.

بالرغم من التحسن النسبي في أداء السوق المالي في النصف الثاني من العام 1999، إلا أن أداء الشركات الفردية لم يكن مرضيا، فبالرغم من أن عدد الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها تساوى مع عدد الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها (11 شركة في كل جانب) إلا أن معدل الانخفاض كان أكبر من معدل الارتفاع، كما استمرت هيمنة شركة الاتصالات على السوق.

1- التطورات الرئيسية في بيئة النشاط الاقتصادي الفلسطيني

1-1 أهم التطورات الاقتصادية الدولية (تموز - كانون الأول 1999)

استمرت الظروف الاقتصادية والمالية الدولية بالتحسن في كافة الأقاليم الدولية. فبعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا في العامين 1997-1998 والتي تزامنت مع أزمة مالية في كل من روسيا والبرازيل، حقق الاقتصاد العالمي تطورات أكثر إيجابية مما كان متوقفاً خلال العام 1999، وخاصة النصف الثاني منه. وقد انطبق ذلك على أقاليم العالم

كافة باستثناء اليابان التي بقي اقتصادها ضعيفاً خلال النصف الثاني من العام 1999 (IMF, 2000).

وبالرغم من بعض الاختلالات في موازنات بعض الدول وميزان مدفوعاتها، فإن معدلات النمو في الإنتاج ارتفعت أو بقيت كما كانت عليه في معظم الدول والمجموعات الدولية وتباطأت قليلاً في دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وقد كانت أمريكا الشمالية ودول آسيا المتطورة الأكثر إسهاماً في النمو القوي للاقتصاد العالمي. وقد ساهمت هذه التطورات في تعديل معدل النمو المتوقع للاقتصاد الدولي للعام 2000 ورفعته إلى 4.25% (a IMF, 2000)، (الجدول 1).

جدول (1): معدلات النمو في مناطق مختلفة من العالم، 1998-2001 (%)

الدولة / المنطقة	1998	1999	التوقعات	
			2000	2001
الإنتاج العالمي	2.5	3.3	4.2	3.9
الدول المتطورة	2.4	3.1	3.6	3.0
الولايات المتحدة	4.3	4.2	4.4	3.0
اليابان	-2.5	0.3	0.9	1.8
ألمانيا	2.2	1.5	2.8	3.3
فرنسا	3.4	2.7	3.5	3.1
منطقة اليورو	2.8	2.3	3.2	3.2
دول آسيا الصناعية (الجديدة)	-2.3	7.7	6.6	6.1
الدول النامية	3.2	3.8	5.4	5.3
إفريقيا	3.1	2.3	4.4	4.5
آسيا	3.8	6.0	6.2	5.9
الصين	7.8	7.1	7.0	6.5
الهند	4.7	6.8	6.3	6.1
الأربعة الآسيوية ⁶	-9.5	2.5	4.0	4.4
الشرق الأوسط	2.7	0.7	4.6	4.0
البرازيل	0.1-	0.5	4.0	4.5
الدول في المرحلة الانتقالية	0.7-	2.4	2.6	3.0
روسيا	-4.5	3.2	1.5	1.4

⁶ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.

إلى سياسة ضبط الإنتاج التي اتبعتها منظمة أوبك) إلى ارتفاع أسعاره بنسبة 38.7% خلال العام 1999. كما أن مؤشر أسعار السلع الأخرى (غير الوقود) ارتفع بنسبة 3% منهياً انخفاضاً كبيراً (30%) منذ 1996 (الجدول 2). وقد ساهم ذلك في انتعاش الظروف الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط وزيادة وارداتها. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن تأثير ذلك على التضخم بقي محدوداً، إذ بقي التضخم مستقراً أو انخفض في معظم الأقاليم. وقد لوحظ أن أسعار النفط بقيت قريبة من مستواها التوازني بعيد المدى.

من جهة أخرى، استمر التوسع الاقتصادي الأطول في القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب ثلاثة: الطلب الاستهلاكي القوي، والتكوين الرأسمالي المتسارع في قطاع الأعمال، والتزايد المستمر في صادراتها الناجم عن التعافي الحاصل في الاقتصاد العالمي (OECD, 2000). كما أن النمو الواضح الذي حققته دول آسيا (باستثناء اليابان)، والنمو (الأقل) في بقية أقاليم العالم، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب الصيني على السلع الأجنبية، تضافر مع الطلب الأمريكي المتزايد ليدعم أسواق الصادرات العالمية، مما أدى إلى تزايدها بشكل ملحوظ. كما أدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام، وأدى (إضافة

جدول (2): معدلات النمو في التجارة العالمية وأسعار النفط والسلع الأخرى (%)

التوقعات		1999	1998	المتغيرات/المنطقة
2001	2000			
7.2	7.9	4.6	4.2	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
				الواردات
7.1	7.8	7.4	5.5	الدول المتطورة
8.5	9.8	-0.3	0.4	الدول النامية
6.9	6.1	-5.4	2.9	الدول في المرحلة الانتقالية
				الصادرات
6.8	7.2	4.4	3.7	الدول المتطورة
8.3	9.7	1.7	4.5	الدول النامية
5.6	5.9	3.9	6.3	الدول في المرحلة الانتقالية
-19.2	35.1	38.7	-32.1	أسعار النفط (دولار)
3.2	4.9	-6.9	-14.7	سلع غير الوقود (دولار)

المصدر: صندوق النقد الدولي. التقرير العالمي الاقتصادي. واشنطن، 2000.

ابتعاد التمويل عن القروض البنكية ليتجه نحو الأسهم والسندات، كما تذبذبت تكلفة التمويل، لكنها كانت بالمتوسط أعلى مما كانت عليه خلال الأزمة المالية. وأما بالنسبة لأسواق الصرف، فقد تراجعت قيمة اليورو مقابل الدولار والين الذي ارتفعت قيمته، أيضاً،

وقد استمر ارتفاع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، وخاصة أسهم شركات التقنية المتطورة، لكن التدفق الرأسمالي بقي ضعيفاً في الأسواق المالية الجديدة، وخاصة في دول آسيا التي عانت من الأزمة المالية خلال 1997-1998، ولوحظ

اليابان. وكانت العملات في دول آسيا الأخرى مستقرة بصورة عامة.

في استخدامات الناتج المحلي الإجمالي كلها كانت أعلى مما كانت عليه خلال العام 1998، الأمر الذي يؤشر إلى بداية التعافي وفترة نمو متوقعة للأعوام القادمة.

وقد أثرت التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الإسرائيلي، فقد كان للنمو الواضح في الطلب العالمي والتجارة الدولية تأثير على الصادرات الإسرائيلية التي نمت بنسبة 10.45% عام 1999، وأدى ذلك إلى ارتفاع الإنتاج في القطاعات التصديرية. أما الواردات الإسرائيلية فارتفعت بنسبة 11.1% عام 1999، وبذلك ارتفع العجز التجاري الإسرائيلي بحوالي 13.9% مقارنة مع العام 1998.

من جهة أخرى، فإن استقرار معدلات التضخم في العالم ساهم في تقليص نسب الارتفاع في أسعار السلع المصدرة والمستوردة للسوق الإسرائيلية بشكل أدى إلى تحسن طفيف في شروط التبادل التجاري الإسرائيلي. كما كان معدل التضخم الإسرائيلي خلال العام 1999 أقل من المعدل المستهدف أو المتوقع، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام 1999 بنسبة 1.3% فقط، وقد كان قطاع المساكن الأكثر إسهاماً في تخفيض معدل التضخم (Bank of Israel, 2000). واستمر تدفق رأس المال العالمي إلى الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي، والذي حصل بالرغم من تخفيض معدل الفائدة الاسمي، وذلك لأن معدل التضخم الفعلي كان أقل من المتوقع.

استمرت السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تشجيع الصادرات الإسرائيلية ومعالجة عجز الميزان التجاري الإسرائيلي في التسبب بانخفاض قيمة الشيكال مقابل الدولار، وبالتالي، مقابل الدينار الأردني في الأسواق الفلسطينية، حيث انخفضت قيمة الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار بحوالي 8.9% خلال كل من

مقابل الدولار خلال النصف الثاني من العام 1999. وقد أسهم ارتفاع قيمة اللين في التباطؤ الذي تشهده وبالرغم من التحسن الذي يشهده العالم في مجال النمو الاقتصادي واستقرار أو تنامي الأسواق المالية، فإن الفقر ما زال يزداد انتشاراً، فقد وصلت نسبة الذين يعيشون بدولار أو أقل يومياً إلى 20% تقريباً من سكان العالم، كما أن دخل الفرد في تراجع مستمر في بعض الدول، إضافة إلى أن الوضع الحالي في العالم يشير إلى أكبر تباين تم تسجيله بين الفقراء والأغنياء (IMF, 2000 a).

1-2 أهم التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي (تموز - كانون الأول 1999)

تشير المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن النصف الثاني من العام 1999، شهد تعافي الاقتصاد الإسرائيلي من الركود الذي عانى منه منذ العام 1997. وبالرغم من ارتفاع البطالة وتباطؤ بعض المؤشرات خلال الأشهر الأخيرة من النصف الثاني من العام 1999، فإن المؤشرات العامة تدل على بدء التعافي في الاقتصاد الإسرائيلي منذ الربع الثاني من العام 2000 (Bank of Israel, 2000)، فقد حقق الاستثمار نمواً بنسبة 2.6% بعد فترة من الانخفاض المتواصل، وتركز هذا النمو بشكل واضح في الاستثمارات غير الإنشائية التي نمت بنسبة 7.6% (انخفض الاستثمار في المباني بنسبة 9%). كما أن النشاط الاقتصادي تنامي في كافة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي باستثناء قطاع الإنشاءات الذي تضاربت الإشارات التي أعطتها المؤشرات المختلفة بشأنه. وبالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإسرائيلي خلال النصف الثاني من العام 1999 بمعدلات سنوية وصلت إلى 5%، فإن معدل النمو للعام 1999 بكامله بقي عند 2.2% وهو المعدل نفسه الذي حصل خلال العام 1998. إلا أن معدلات النمو

العامين 1998 و1999، وكان الانخفاض في قيمة الشيكال مقابل الدينار الأردني أكبر من ذلك في العام وفيما يتعلق بسوق العمل الإسرائيلية، ارتفع عدد المهاجرين إلى إسرائيل بنسبة 35.5% عما كان عليه في العام 1998، فقد وصل إلى إسرائيل ما يقارب 77 ألف مهاجر جديد، واستمر عدد العاملين غير الإسرائيليين في سوق العمل الإسرائيلية بالارتفاع خلال 1999 ولكن بمعدلات أقل، فقد وصل هذا العدد عام 1999 إلى 225.5 ألف عامل، مرتفعاً بحوالي 3.1% عما كان عليه عام 1998، بينما كانت نسبة الارتفاع في عددهم 5.2% و6.5% في عامي 1998 و1997 على التوالي. وقد تزايدت حصة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا المجموع، فوصلت العام 1999 إلى حوالي 60%، في حين كانت هذه النسبة عام 1998 حوالي 54.3%.

1-3 التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة (تموز - كانون الأول 1999)

يغطي هذا المراقب النصف الثاني من العام 1999، ويخصص هذا الجزء عادة للتطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة المعنية وهي بالضرورة تشمل المحددات الخارجية المتمثلة بالإجراءات الإسرائيلية والعلاقة بالاقتصاد الإسرائيلي، والعلاقة بالدول المانحة والبيئة القانونية والإجرائية الفلسطينية. ويكتسب هذا العدد من المراقب ما يميزه عن غيره بسبب الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وقت إعدادها، وقد تناولت المقدمة بشكل مقتضب التطورات الميدانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000، وبعض الآثار المترتبة عنها على البيئة الاقتصادية الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2000.

من جهة أخرى، انخفض توظيف الإسرائيليين في قطاع الإنشاءات بنسبة 8.6%، بينما كانت الزيادة في التشغيل الصناعي تقل عن 1%. وفيما ارتفع التشغيل في سوق العمل الإسرائيلية بنسبة 2.6%، ارتفع عدد العاطلين عن العمل (الباحثين عن عمل) بنسبة 7.8%، وارتفع معدل البطالة إلى 9.2% وهو المعدل الأعلى منذ سنوات.

واستمرت إسرائيل في سياسة تخفيض معدلات الحماية الجمركية العامة للاقتصاد الإسرائيلي تمشياً مع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، فقد انخفض معدل الجمارك (وبقية الرسوم والضرائب المتعلقة بالاستيراد) على مجمل الواردات الإسرائيلية إلى 7.6% عام 1999 مقارنة مع 8.1% عام 1998، و9% عام 1994. واستمر هذا الانخفاض، أيضاً، على السلع المعمرة المستوردة ليصل المعدل إلى 49.1% عام 1999 مقارنة مع 49.8% عام 1998 و59.8% العام 1994. كما انخفضت معدلات الضرائب الجمركية على السلع الوسيطة والمركبات وغيرها، لكن معدل الضريبة الفعالة على الواردات ارتفع العام

1-3-1 الاستيطان ومصادرة الأراضي

استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة الجديد منها وتشجيع السكن فيها. فقد أقامت الحكومة الإسرائيلية مستوطنتين جديدتين خلال العام 1999، وبدأت بإقامة ثلاث مناطق صناعية جديدة. وفي العاصمة القدس، بدأ سريان المشروع الهيكلي لمستعمرة "معاليه أوميم" والذي يغطي مساحة 12443 دونما. وتم إيداع العشرات من المخططات الهيكلية للمستعمرات الاستيطانية المختلفة بغرض المصادقة عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتشتمل على

واستمرت إسرائيل في سياسة تخفيض معدلات الحماية الجمركية العامة للاقتصاد الإسرائيلي تمشياً مع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، فقد انخفض معدل الجمارك (وبقية الرسوم والضرائب المتعلقة بالاستيراد) على مجمل الواردات الإسرائيلية إلى 7.6% عام 1999 مقارنة مع 8.1% عام 1998، و9% عام 1994. واستمر هذا الانخفاض، أيضاً، على السلع المعمرة المستوردة ليصل المعدل إلى 49.1% عام 1999 مقارنة مع 49.8% عام 1998 و59.8% العام 1994. كما انخفضت معدلات الضرائب الجمركية على السلع الوسيطة والمركبات وغيرها، لكن معدل الضريبة الفعالة على الواردات ارتفع العام

توسيع لحدود المستعمرات القائمة، أو إعادة تخطيط للأراضي المصادرة واستخداماتها من قبل هذه المستعمرات. من جهة أخرى، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة 5752 وحدة سكنية جديدة⁷.

⁷ ملفات بيت الشرق في العاصمة القدس.

تعزيز الفصل بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين استخدم جزء قليل منها لتوسيع المستعمرات القائمة أو بناء مستعمرات جديدة (الملحق الإحصائي، جدول 1/1).

وقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة خلال العام 1999 ليصل إلى حوالي 182 ألفاً نهاية كانون الأول 1999، مرتفعاً بحوالي 5.5% مقارنة مع نهاية العام 1998.⁸

: المساعدات الدولية

استمرت مساعدات الدول المانحة في تشكيل المصدر الرئيسي (الوحيد تقريباً) لتمويل النفقات الحكومية الاستثمارية (التطويرية) خلال العام 1999، وارتفع إجمالي المساعدات الدولية التي وصلت إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بحوالي 1.9% لتصل إلى حوالي 417 مليون دولار، بعد أن انخفض بحوالي 20% خلال العام 1998 (الجدول 3).

ووفقاً لملفات بيت الشرق في العاصمة القدس، بلغت مساحة الأراضي المصادرة خلال العام 1999 حوالي 23069 دونماً⁹، استخدمت غالبيتها العظمى لشق ما يعرف بالطرق الالتفافية لخدمة المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية وربط بعضها ببعض وبالعمق الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، وفي الوقت ذاته

دول (3): التوزيع القطاعي لأموال الدول المانحة (ألف دولار)

1999		1998		1997		1996		القطاع
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
1.78	7,425	3.91	15,992	2.83	14,504	2.02	10,336	الطاقة
0.00		0.39	1,577	0.03	178	0.18	946	الاتصالات
26.79	111,744	17.31	70,880	15.86	81,345	11.74	60,053	المياه والمجاري
3.58	14,917	4.92	20,122	2.05	10,535	4.89	24,996	المواصلات
7.31	30,507	6.89	28,179	7.89	40,462	4.90	25,058	البنية التحتية الأخرى
39.46	164,593	33.41	136,750	28.66	147,024	23.73	121,389	مجموع البنية التحتية
60.54	252,506	66.59	272,518	71.34	366,005	76.27	390,253	الأخرى
100.00	417,099	100.00	409,268	100.00	513,029	100.00	511,642	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الفصلي الرابع حول المساعدات الدولية، 1999/12/31

للمشاريع التنموية. فقد ارتفعت حصة المجالات المختلفة من البنية التحتية الأساسية (الطاقة والمياه

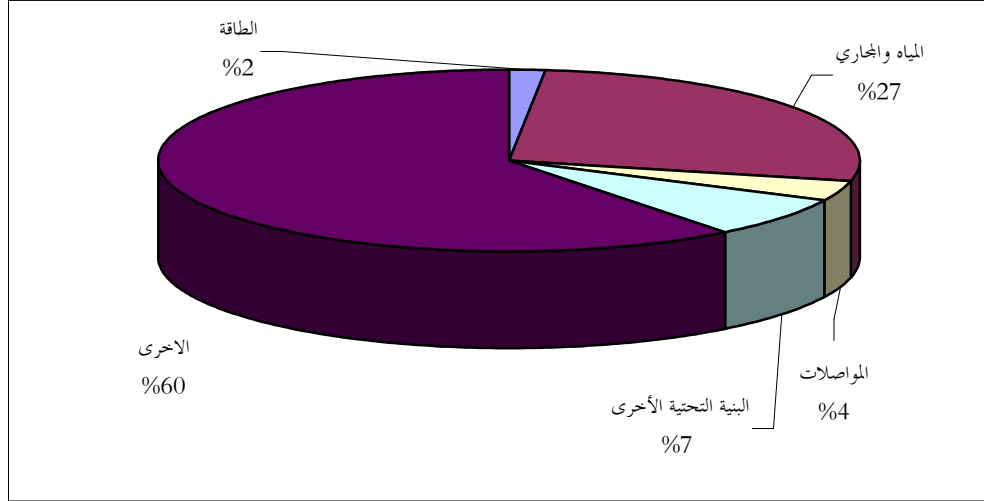
وما زالت البنية التحتية تحظى باهتمام متزايد من قبل القائمين على تخصيص المساعدات الدولية

⁸ حسب بناء على أرقام تصدرها حركة السلام الآن الإسرائيلية.

⁹ جزء غير محدد من هذه المساحة قد يكون صودر قبل العام 1999 ولكن بدأ العمل عليها خلاله.

والمجاري والمواصلات وغيرها) إلى 40% من إجمالي المساعدات للعام 1999، مقارنة بـ 33% في العام 1998 (شكل 1).

شكل 1: التوزيع القطاعي لمساعدات الدول المانحة للعام 1999



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الفصلي الرابع حول المساعدات الدولية، 1999/12/31.

1-3-3 البيئة القانونية والإجرائية

(بنسبة 94%)، ثم في الاستثمارات المحلية (بنسبة 28%)، في حين ارتفع إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال 1999 بحوالي 260%.

كما ارتفع عدد الشركات التي سجلت لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في الضفة الغربية خلال العام 1999 بنسبة 38%، وارتفع رأس المال المصرح به بحوالي 221%. وكان الارتفاع في رأسمال الشركات الأجنبية الأكبر فقد ارتفع إلى أكثر من 14 ضعفاً، وشكل حوالي 41% من إجمالي رأس المال المصرح به. ولا تتوفر بيانات حول عدد الشركات التي أقيمت فعلياً لأن تسجيل الشركة لا يعني بالضرورة إنشائها وإنما يدل على رغبة في الاستثمار.

أما عدد المصانع الجديدة التي حصلت على ترخيص من وزارة الصناعة في الضفة الغربية خلال العام 1999، فقد انخفض بحوالي 47% عما كان عليه العام 1998. وانخفض رأس المال المصرح به في الطلبات المقدمة بحوالي 50%، وانخفض عدد فرص العمل المتوقعة في المصانع المرخصة بحوالي 65%.

لم تحدث تغييرات تذكر على البيئة القانونية والإجرائية الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999. فلم تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني قوانين اقتصادية جديدة، إلا أن المجلس استمر في نقاش قوانين اقتصادية مهمة مثل قانون المصارف، وقانون ضريبة الدخل، وقانون العمل¹⁰.

ارتفع عدد المشاريع التي قدمت طلبات إلى هيئة تشجيع الاستثمار في الضفة الغربية¹¹ خلال العام 1999 للحصول على إعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار. وبينما زاد عددها بحوالي 63% مقارنة بالعام 1998، فإن إجمالي رأس المال المستثمر¹² انخفض بحوالي 72%، وكان الانخفاض الأكبر في المشاريع المشتركة بين مستثمرين محليين وأجانب

¹⁰ صدر قانون العمل في نهاية شهر آذار من العام 2000، وستتم مراجعته في العدد القادم من المراقب الاقتصادي.

¹¹ ما زلنا غير قادرين على الحصول على البيانات التي تخص قطاع غزة فيما يتعلق بالشركات والمصانع والطلبات المقدمة إلى هيئة تشجيع الاستثمار، لذلك نستخدم بيانات الضفة الغربية فقط.

¹² لا يعني تقديم طلب للحصول على الإعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وإنما يعني النية والرغبة بالاستثمار، إلا أن الحصول على الموافقة النهائية مشروط بتأسيس المشروع، وبعد ارتفاع الإقبال على تقديم الطلبات مؤشراً على الثقة بالبيئة الاقتصادية.

هيئة تشجيع الاستثمار تشير إلى تحسن الثقة بالبيئة

الفلسطينية في العام 1999 بحوالي 4954 مليون دولار، ساهمت العاصمة القدس بنسبة 6.7%، وساهمت الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) بحوالي 63.9% وقطاع غزة بحوالي 29.4%، وبذلك يكون توزيع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين أقاليمه الثلاثة قد شهد استقرارا في العام 1999، كون هذا التوزيع قريبا مما كان عليه في العام 1998¹³. وبلغ الدخل القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 6124.7 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 23.6% على الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل هذه النسبة صافي عوائد عناصر الإنتاج الفلسطينية العاملة خارج الاقتصاد المحلي. ويبرز ذلك الاعتماد الفلسطيني على الأسواق الخارجية، وخصوصا الاقتصاد الإسرائيلي، في توظيف عناصر إنتاجه. وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في كل من الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة حوالي 2213.3 دولار و1576.7 دولار على التوالي (الملحق الإحصائي، جدول 1/ 2)

أما الدخل القومي المتاح الإجمالي والذي يشتمل على صافي التحويلات من الخارج (بما في ذلك العون الدولي) فبلغ العام 1999 حوالي 6489 مليون دولار. أي أن صافي التحويلات الخارجية شكل ما نسبته 5.9% من الدخل القومي الإجمالي، ويعكس ذلك انخفاض صافي التحويلات الخارجية في العام 1999 بنسبة 27.6% مقارنة مع العام 1998، وكان نصيب الفرد منه في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) 2309.2 دولار وهو أعلى من نصيبه من الدخل القومي الإجمالي بحوالي 4.3%، وكان في قطاع غزة (1672.2 دولار) أعلى من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بحوالي 6.1%، الأمر الذي يعكس

¹³ قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتعديل تقديراته للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للعام 1998، وذلك بسبب توفر بيانات أدق حول أداء بعض الشركات الحكومية وغيرها من البنود.

وبالرغم من الإشارات المتضاربة التي تبدو من هذه البيانات، فإن الزيادة الحاصلة في أعداد الشركات المسجلة والمشاريع التي قدمت طلبات إلى الاستثمارية العامة في الاقتصاد الفلسطيني، بالرغم من استمرار الجمود في العملية السياسية، وحالة عدم اليقين السياسي الناجمة عن ذلك والتي أدت إلى تدهور الثقة بالبيئة الاستثمارية الفلسطينية في سنوات سابقة.

2- أداء الاقتصاد الفلسطيني

بالإضافة إلى استعراض مؤشرات الحسابات القومية الفلسطينية خلال العام 1999، يتناول هذا الجزء التطورات في القوى العاملة والأسعار في الاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الثاني من 1999.

2-1 الأداء الكلي

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديرات أولية للحسابات القومية الفلسطينية للعام 1999 قبل نهاية كانون الأول 2000. وقد استخدم الجهاز المنهجية ذاتها التي اعتمدت في الحسابات القومية للعام 1998، مما يمكن من المقارنة بين العاملين بالأسعار الجارية. كما يمكننا تقدير الأداء الحقيقي الكلي بين العاملين 1998 و1999 باستخدام تقديرات معدل التضخم التي تعتمد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في انتظار إصدار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مخفضات الأسعار المناسبة. إلا أن البيانات المنشورة تبقى أولية بسبب عدم الانتهاء من بيانات بعض القطاعات (مثل التجارة الخارجية) وتقدير بيانات البعض الآخر (مثل الزراعة).

2-1-1 الناتج المحلي والدخل القومي والدخل

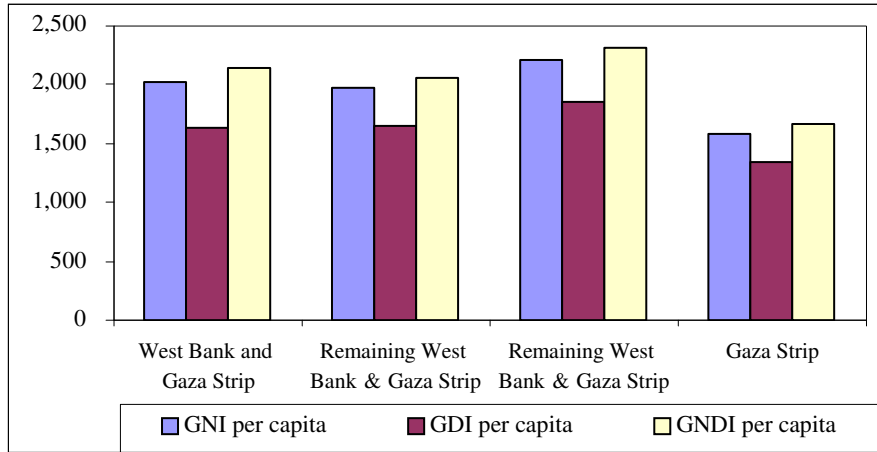
القومي المتاح الإجمالي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي

القدس) يزيد بحوالي 38% عن نصيبه منه في قطاع غزة، الأمر الذي يشير إلى بداية تقلص الفجوة بين الإقليمين (شكل 2).

اعتماد قطاع غزة على التحويلات الخارجية بصورة أكبر من الضفة الغربية، إلا أن هذه الأرقام تشير إلى تقارب المنطقتين بهذا الخصوص. كما أن نصيب الفرد من الدخل المتاح في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة

شكل 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الدخل القومي الإجمالي ومن الدخل القومي المتاح الإجمالي حسب المنطقة وبالأسعار الجارية (دولار)، 1999



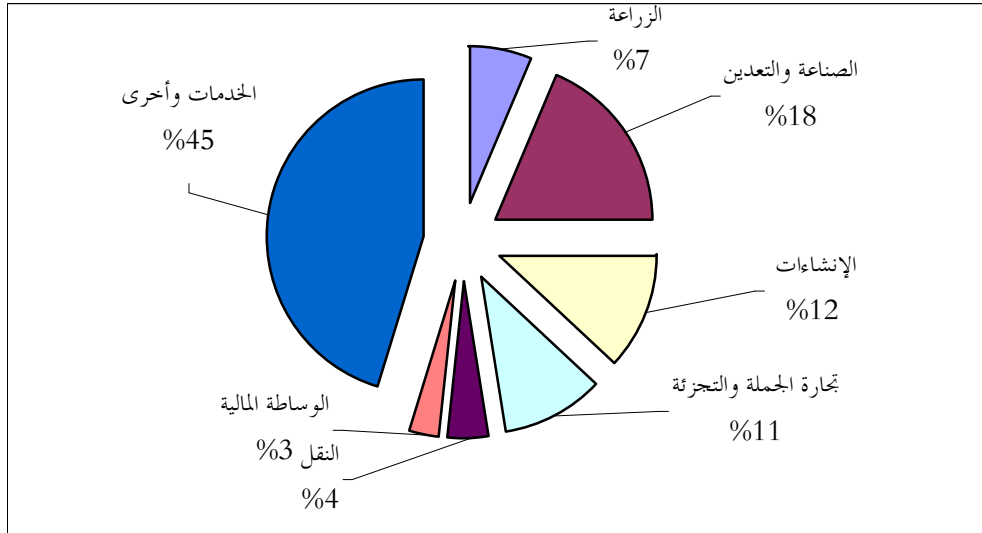
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. إعلان صحافي لتقديرات الحسابات القومية لفلسطين 1999.

(بما في ذلك الخدمات الحكومية) بحوالي 63%¹⁴. ويبين الشكل 3 توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، ساهمت القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والإنشاءات) بحوالي 37%، بينما ساهمت قطاعات الخدمات المختلفة

شكل 3 : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، 1999

¹⁴ منها 15% حصة بنود "الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات".



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. إعلان صحافي لتقديرات الحسابات القومية لفلسطين 1999.

2-1-2 الإنفاق الإجمالي

الأمر الذي يعزز استنتاجات سابقة بهذا الخصوص. من جهة أخرى، ما زال الإنفاق الحكومي الفلسطيني متحيزاً لصالح قطاع غزة مشكلاً 28.5% من ناتج المحلي الإجمالي، في حين شكل 17% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس). أما التكوين الرأسمالي الإجمالي، فتزيد حصته في الضفة الغربية (40.9%) عنها في قطاع غزة (37.7%).

شكل الإنفاق الاستهلاكي الكلي 116.0% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص حوالي 95.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكل الإنفاق الحكومي 20.3% من الناتج المحلي، وشكل التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 39.8%، وبلغ صافي الصادرات -55.9%. تشير هذه المعطيات إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل الإنفاق الكلي، الأمر الذي يجعل استثماراته رهين بما يتأتى من عون دولي وإنفاقه الاستهلاكي الخاص والعام عرضة للصدمات الخارجية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني في سنوات سابقة¹⁵ (الملحق الإحصائي 2/2).

2-1-3 مقارنة مع مؤشرات العام 1998

تشير البيانات المتاحة حول الحسابات القومية الفلسطينية للعامين 1998 و1999 إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية العام 1999 بحوالي 11% مقارنة مع العام 1998. وكانت أعلى نسبة ارتفاع في قطاع غزة (12.2%)، بينما بلغت نسبة الارتفاع في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) حوالي 10.8%. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بحوالي 6.4% و 7.3% على التوالي، وارتفع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المتاح في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بحوالي 2.2% و 4.0% على التوالي، ومرة أخرى

وعند مقارنة الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) بقطاع غزة، نجد أن حصة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الضفة الغربية تزيد على حصته في قطاع غزة بـ 1.2 نقطة مئوية فقط، وهو ما يشير إلى بداية تقارب مستويات المعيشة بين المنطقتين مع استمرار الفجوة لصالح الضفة الغربية،

¹⁵ تمثلت الصدمات الخارجية في السنوات السابقة بشكل رئيسي بسياسة الإغلاق والحصار الاقتصادي التي انتهجتها إسرائيل ضد الاقتصاد الفلسطيني.

يؤكد ذلك الاستنتاج تقلص الفجوة بين المنطقتين.

إلى 44.2% خلال العام 1998. وعادة، يعتبر الارتفاع في نسبة المشاركة دليلاً على ارتفاع درجة الثقة بإمكانية الحصول على عمل، ويعزز مثل هذا التوجه في الأراضي الفلسطينية الارتفاع المتواصل في نسبة العمالة التامة، والانخفاض المتواصل للعمالة المحدودة ومعدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعند أخذ معدلات التضخم (بالدولار) بعين الاعتبار، والذي كان في الأراضي الفلسطينية سالبا بمقدار 3.35%، يتبين أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الفلسطيني للعام 1999 يقدر بحوالي 14.4%. وأما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيكون معدل نموه الحقيقي العام 1999 في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) حوالي 8.8% وفي قطاع غزة حوالي 12.2%.

2-2 القوى العاملة

ارتفع حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999، ليصل إلى حوالي 683 ألف شخص عند نهاية العام، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 2.2% مقارنة مع منتصف العام 1999. وبلغ متوسط حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال العام 1999 حوالي 667 ألف شخص، مرتفعاً بنسبة 4.2% عن مستواه خلال العام 1998. وقد ساهمت الضفة الغربية بما نسبته 69.3% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، وشكل الذكور ما نسبته 84.5% منها في نهاية العام 1999 (الملحق الإحصائي، جدول 3/2).

عادت نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى الانخفاض خلال الربع الرابع من العام 1999، فوصلت إلى 41.6%، بعد أن كانت قد ارتفعت إلى 42.1% خلال الربع الثالث، وبلغت في نهاية العام أقل مما كانت عليه في نهاية العام 1998 (42.5%). إلا أن التقارير السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول القوى العاملة الفلسطينية تشير إلى أن متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1999 بلغ 41.6%، وهو أعلى بقليل مما كان عليه خلال العام 1998 (41.4%)، ويشكل ذلك امتداداً لاتجاه عام منذ العام 1995. وانطبق الاتجاه ذاته على الذكور والإناث، فقد ارتفع متوسط نسبة مشاركة الذكور خلال العام 1999 إلى 70.7% مقارنة مع 70.3% خلال العام 1998، وارتفع المتوسط للإناث إلى 12.3% خلال العام 1999 مقارنة مع 11.3% خلال العام 1998. أما على المستوى الجغرافي، فنلاحظ أن متوسط نسبة المشاركة في قطاع غزة قد ارتفع خلال العام 1999 ليصل إلى 38.0% (مقارنة مع 36.4% للعام 1998)، أما في الضفة الغربية فانخفض المتوسط خلال العام 1999 إلى 43.4% بعد أن كان قد وصل

ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين في نهاية العام 1999 ليصل إلى حوالي 613.5 ألف شخص، محققاً ارتفاعاً بنسبة 4.4% مقارنة مع منتصف العام 1999. أما متوسط عدد العاملين الفلسطينيين خلال العام 1999 فوصل إلى 588 ألفاً، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 7.3% مقارنة مع العام 1998، أي أنه كان هناك ما يصل إلى 40 ألف فرصة عمل جديدة خلال العام 1999، بينما دخل القوى العاملة الفلسطينية حوالي 27 ألف شخص خلال العام نفسه، لذلك انخفضت البطالة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 11.8%.

من جهة أخرى، ارتفعت درجة المهارة لدى القوى العاملة الفلسطينية خلال العام 1999، حيث ارتفعت نسبة العمال المهرة في الزراعة ونسبة الفنيين والمتخصصين وانخفضت حصة المهن الأولية من

ساهمت الضفة الغربية بحوالي 67% من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المحلي، بينما ساهم قطاع غزة بـ 33% منها.

واستمر التوظيف العام في الارتفاع ليصل إلى حوالي 109.8 ألف شخص في نهاية 1999، مرتفعاً بنسبة 3.9% عما كان عليه منتصف 1999، وبحوالي 15% مقارنة مع ما كان عليه نهاية 1998. وبذلك يكون القطاع العام الفلسطيني قد وفر 59.2% من إجمالي فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المحلي، وحوالي 36% من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال العام 1999. كما شكل التوظيف العام حوالي 23% من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي في نهاية العام 1999. واستمر التوظيف العام في تشكيل أهمية نسبية أكبر بالنسبة لقطاع غزة (26.1%) مقارنة مع الضفة الغربية (14.4%). وبالرغم من ثبات الأهمية النسبية للتوظيف العام إلى إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي، فإن التزايد المستمر في عدد العاملين في القطاع العام يشكل عبئاً متزايداً على الموازنة العامة، كما أنه ينعكس سلباً على إنتاجية القطاع العام، خصوصاً أنه لا يتواءم مع احتياجاته الفعلية ولا مع قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعبائه.

وبلاحظ وجود تغيرات هيكلية في توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب النشاط الاقتصادي، حيث انخفضت حصة الزراعة والصناعة من التشغيل في الضفة الغربية العام 1999 مقارنة بالعام 1998 لحساب قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" (بشكل أساسي)، وقطاع البناء والتشييد. أما في قطاع غزة، فارتفعت حصة الزراعة بصورة واضحة العام 1999 (أكثر من الضعف) وارتفعت حصة الخدمات بدرجة أقل، بينما انخفضت حصة الصناعة والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم. وقد يكون الارتفاع الكبير في حصة الزراعة من التشغيل في قطاع غزة بسبب العقبات التي تفرضها إسرائيل

إجمالي العاملين، وينطبق ذلك بدرجة أكبر على قطاع غزة منه على الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، تشير الإحصاءات التفصيلية إلى ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة الفلسطينية خلال العام 1999 مقارنة مع العام 1998، وينطبق ذلك على العاملين الفلسطينيين في جميع أماكن العمل، فقد ارتفعت نسبة الذين حصلوا على 10 سنوات دراسية فأكثر، وانخفضت نسبة الذين لم يحصلوا على أي تعليم، وأولئك الذين حصلوا على ست سنوات دراسية أو أقل.

وأخيراً، ارتفعت نسبة العاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 1999 لتصل إلى 67.8% مقارنة مع 65.3% العام 1998، بينما انخفضت نسبة العاملين لحسابهم من 21% العام 1998 إلى 18.7% العام 1999. ويعتبر ذلك مؤشر على تزايد أهمية القطاع المنظم الفلسطيني على حساب القطاع غير المنظم.

2-2-1 العاملون في الاقتصاد المحلي

ارتفع عدد العاملين في الاقتصاد المحلي في الأراضي الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999 ليصل إلى حوالي 474.2 ألف شخص في نهاية العام، مرتفعاً بنسبة 3.8% عما كان عليه منتصف العام 1999. أما بالنسبة لمتوسط عدد العاملين في الاقتصاد المحلي في المناطق الفلسطينية، فقد ارتفع خلال العام 1999 بنسبة 5.7% عما كان عليه العام 1998 ليصل إلى حوالي 453.35 ألف شخص. وبذلك يكون الاقتصاد المحلي الفلسطيني قد وفر حوالي 24.27 ألف فرصة عمل جديدة خلال العام 1999، ويشكل ذلك حوالي 60.7% من إجمالي فرص العمل الجديدة، ويظهر ذلك تحسناً في الأهمية النسبية للاقتصاد المحلي في توفير فرص العمل الجديدة مقارنة بالعام 1998، حيث لم تزد مساهمة الاقتصاد المحلي في توليد فرص العمل الجديدة على 44%. وقد

على الحركة التجارية معه، ما شكل حماية للزراعة المحلية، بالإضافة إلى ازدهار زراعة الورد والفراولة التي باتت تشكل القطاعات التصديرية الرئيسية للقطاع الزراعي في قطاع غزة (الملحق الإحصائي، جدول 4/2).

من جهة أخرى، ارتفع التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية ما عدا القطاع الزراعي الذي انخفض استيعابه للعمال بحوالي 8%، فقد خسرت الزراعة حوالي 3500 فرصة عمل. وكان الارتفاع ضئيلاً في الصناعة (أقل من نصف بالمائة)، بينما كان كبيراً في قطاع الخدمات (حوالي 16%) موفراً 79% من فرص العمل الجديدة في الضفة الغربية، ووفر قطاع البناء والتشييد 26% من تلك الفرص.

أما في قطاع غزة، فانخفض التشغيل في قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم التي خسرت ما مجموعه 7260 فرصة عمل، تم تعويضها بالزيادة التي حصلت في التشغيل الزراعي الذي وفر 11990 فرصة عمل جديدة (جدول 4).

وبشكل عام، فإن قطاع الخدمات في الاقتصاد المحلي (بما في ذلك الخدمات الحكومية) يبقى المصدر الرئيسي لفرص العمل الجديدة للفلسطينيين الذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وفر هذا القطاع حوالي 62% من إجمالي فرص العمل الجديدة في السوق المحلية وهو ما يفوق حصته من الناتج المحلي الإجمالي (43%)¹⁶.

وبالرغم من انخفاض التشغيل في الزراعة في الضفة الغربية، فإن حصتها الإجمالية من فرص العمل الجديدة في الأراضي الفلسطينية مجتمعة كانت

كبيرة (35%)، وتفوق مساهمتها في الناتج المحلي. وفي ظل الركود الذي يشهده التشغيل في القطاع الصناعي وتراجع مساهمة قطاع البناء والتشييد في خلق فرص عمل جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تزايد الإقبال على قطاعي الزراعة والخدمات والفروع الأخرى¹⁷، الأمر الذي يعني تراجعاً في معدل إنتاجية العامل الفلسطيني في الاقتصاد المحلي، وهذا بدوره سينعكس على الطاقة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم مستويات المعيشة لسنوات قادمة.

2-2-2 العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي

ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات خلال النصف الثاني من العام 1999 ليصل إلى حوالي 139 ألف عامل نهاية العام، مرتفعاً بحوالي 6.2% عن مستواه منتصف العام 1999. وأما المتوسط السنوي لعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل فوصل إلى حوالي 135 ألف عامل خلال 1999، في حين كان حوالي 119 ألفاً خلال العام 1998، أي أن عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفع بحوالي 13.4% خلال العام 1999. وقد ارتفعت حصة العاملين في إسرائيل من إجمالي العاملين الفلسطينيين إلى 22.7% نهاية العام 1999، وإلى حوالي 22.9% كمتوسط للعام 1999.

وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن المعدل الشهري لعدد العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة بتصاريح رسمية بلغ حوالي (47.2) ألف في النصف الثاني من العام 1999، مقارنة بحوالي 46 ألفاً منتصف العام 1999 و 44 ألفاً للعام 1998، أي بزيادة قدرها 2.6% و 7.3% على التوالي. بالرغم من هذه الزيادة، فإن العمالة غير الرسمية (بدون تصاريح) ما زالت تشكل غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات ما يعني عملهم في ظروف أسوأ، بالإضافة إلى ضياع حقوقهم العمالية

¹⁷ لم تساهم قطاعات التجارة والمطاعم والنقل والخدمات مجتمعة في توفير فرص عمل جديدة خلال العام 1999.

¹⁶ تعود هذه النسبة للعام 1999، حسب الاعلان الصحافي في كانون الثاني 2001.

وضياع الضرائب المقطوعة من أجورهم لعدم تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية المطالبة بها.

وكما هو الحال في السنوات القليلة الماضية، اعتمدت الضفة الغربية على سوق العمل الإسرائيلي بصورة أكبر من قطاع غزة، نتيجة لضبط إسرائيل حركة العاملين من قطاع غزة بصورة أشد مما هو الحال مع عمال الضفة الغربية. فقد شكل العاملون في إسرائيل 25.9% من عمال الضفة الغربية و15.7% من عمال قطاع غزة خلال العام 1999، وفيما ارتفعت هذه الحصة مقارنة مع 1998 في الضفة الغربية فإنها انخفضت في قطاع غزة. واستمرت الضفة الغربية في المساهمة بـ 80% من إجمالي العاملين في إسرائيل.

ويلاحظ أنه بالرغم من الانخفاض الطفيف

جدول (4): التغيير في التشغيل حسب النشاط الاقتصادي خلال العامين 1998 - 1999

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية وقطاع غزة		إسرائيل
	%	ألف	%	ألف	%	ألف	
زراعة	-7.94	-3.49	15.74	+8.5	119.07	11.98	-8.57
تعدين/صناعة	0.38	0.20	0.03	+0.02	-1.00	-0.18	32.64
بناء وتشبيد	11.37	4.22	4.13	+2.2	-12.59	-2.03	10.69
تجارة ومطاعم	3.44	2.07	-3.5	-2.99	-20.53	-5.07	20.49
نقل وتخزين	1.94	0.34	6.0	+1.44	16.72	1.1	45.78
خدمات وفروع أخرى	15.80	12.90	10.79	15.11	3.8	2.20	14.84
المجموع	5.51	16.23	5.66	24.27	5.99	8.04	13.23

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

3-2-2 البطالة

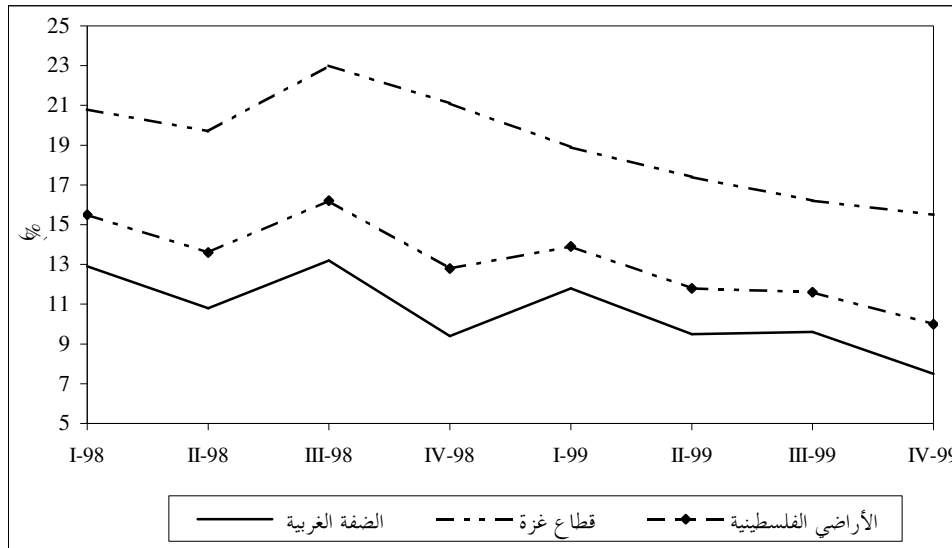
بحوالي 14% ليصل إلى 79 ألف شخص كمتوسط

تواصل انخفاض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999، فوصل نهاية العام إلى 10% مقارنة مع 11.8% منتصف العام 1999 و12.9% نهاية العام 1998. إلا أن المتوسط العام لمعدل البطالة لسنة 1999 بقي عند 11.8%، منخفضاً من 14.4% للعام 1998 كما يلاحظ من الشكل 4. وانخفض عدد عاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1999

عام، ساهمت الضفة الغربية بحوالي 56% منهم، بينما ساهم قطاع غزة بالباقي. من جهة أخرى، انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 9.5% خلال 1999 (مقارنة مع 11.5% العام 1998) وفي قطاع غزة إلى 16.9% (مقارنة مع 20.9% العام 1998). وكما تبين أعلاه، فإن السبب الرئيسي لانخفاض البطالة

الفلسطينية يتمثل في استمرار تزايد العمل في الاقتصاد الإسرائيلي واستمرار الارتفاع في التوظيف العام الفلسطيني.

شكل 4: تطورات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998-1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

فقط.

4-2-2 النساء في القوى العاملة الفلسطينية

ويتركز عمل النساء في الخدمات والفروع الأخرى (46.2%) والتي تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحكومية. ويعمل 31.8% من النساء العاملات في قطاع الزراعة والصيد والحراثة، فيما يعمل 12.9% منهن في القطاع الصناعي. ويختلف توزيع النساء العاملات في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة في القطاع الصناعي (15.2% في الضفة الغربية و 5.2% غزة) والخدمات والفروع الأخرى (45.7% في الضفة و 48.1% في غزة) والتجارة والمطاعم والفنادق (8.1% في الضفة و 5.2% في غزة) (الملحق الإحصائي، جدول 2/6).

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الفلسطينية خلال النصف الثاني من العام 1999 لتصل إلى 13.0% نهاية العام، مرتفعة من 12.4% في منتصف العام 1999. وبذلك ارتفع عدد النساء الفلسطينيات في القوى العاملة إلى 106.25 ألف نهاية العام 1999، مقارنة مع 88.3 ألف نهاية العام 1998، ويشكل ذلك ارتفاعاً بنسبة 20.3%. وقد كانت نسبة مشاركة النساء في الضفة الغربية (13.7%) أعلى منها في قطاع غزة (11.6%)، إلا أن الفجوة بينهما تستمر في التقلص. وساهمت الضفة الغربية بحوالي 70% من إجمالي النساء في القوى العاملة الفلسطينية.

وانخفض معدل البطالة بين النساء الفلسطينيات ليصل إلى 11% نهاية العام 1999 مقارنة مع 13.3% نهاية العام 1998. وتعاني النساء من معدلات بطالة أعلى من المتوسط العام، ومن معدل البطالة بين الذكور، وترتفع الفجوة بين معدلات البطالة بين النساء والذكور في قطاع غزة إلى 2.3 نقطة مئوية بينما كانت في الضفة الغربية 0.8 نقطة مئوية.

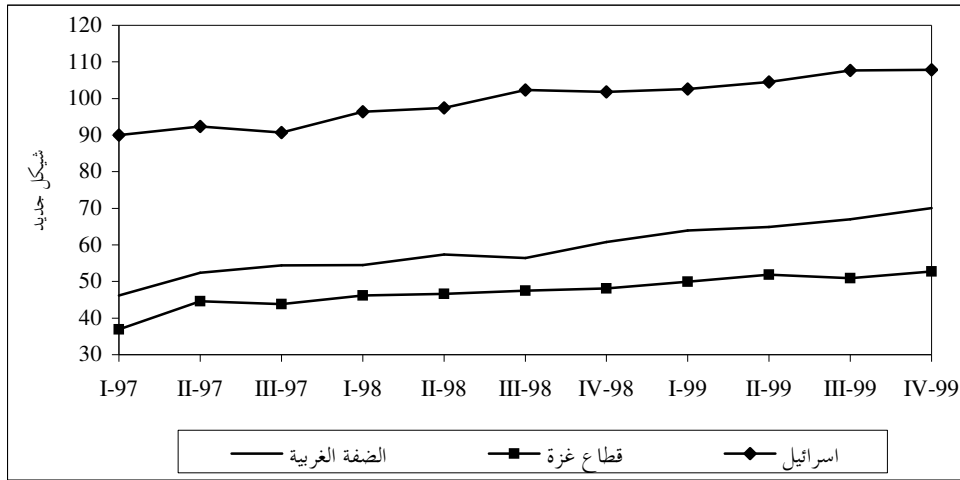
الغربية وبنسبة 104.6% عن أجر قطاع غزة. وكانت أجر الضفة الغربية أعلى من أجر قطاع غزة بحوالي 28.7%، وينطبق ذلك على الأجر في جميع النشاطات الاقتصادية مع اختلاف في النسب. وكانت أجر الفلسطينيين العاملين في إسرائيل حوالي 34.3% من أجر الإسرائيليين (الملحق الإحصائي، جدول 7/2).

وعند أخذ التضخم بعين الاعتبار (5.54% في الأراضي الفلسطينية العام 1999)، نلاحظ أن الأجر الحقيقية خلال العام 1999 ارتفعت بحوالي 3.6%.

استمر معدل الأجر اليومية للعاملين الفلسطينيين بالارتفاع خلال النصف الثاني من 1999، فبلغ 77 شيكلاً يومياً، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 9.1% مقارنة مع نهاية العام 1998 كما يتبين من الشكل 3. وتقلصت الفجوة بين أجر الذكور والإناث فوصلت إلى 15 شيكلاً لصالح الذكور مقارنة مع 19.2 شيكلاً في منتصف 1999 و 16.7 شيكلاً في نهاية 1998. وتمثل الفجوة 23.2% من أجر الإناث. وما زالت الأجر في قطاع البناء والتشييد الأعلى بين القطاعات (حوالي 29.0% أعلى من المتوسط)، بينما كانت الأجر في قطاع الزراعة الأقل، (أقل من المتوسط بحوالي 20%).

وما زالت الأجر في إسرائيل تشكل حافزاً للعمل فيها، فهي ترتفع بنسبة 59% عن أجر الضفة

شكل 5: متوسط الأجور اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، 1997-1999



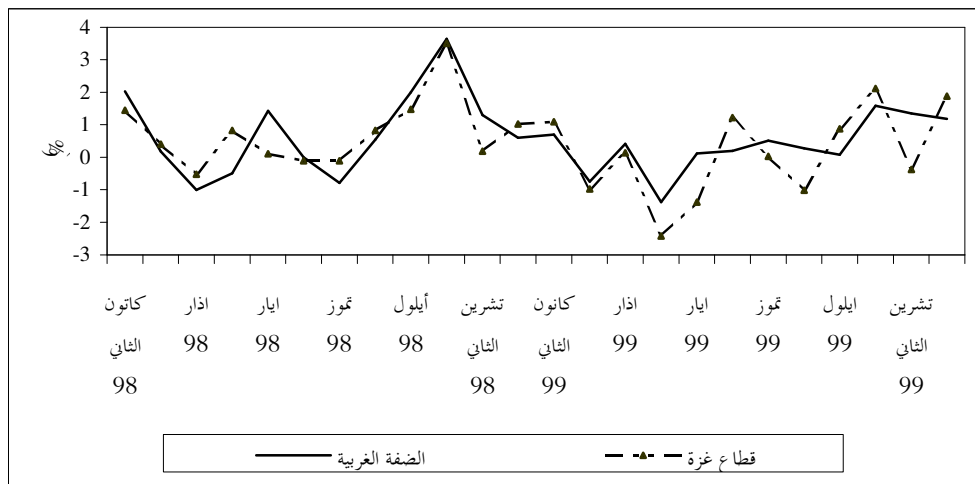
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

العام 1999 ، وعلى العاصمة القدس التي انخفض فيها معدل التضخم إلى 5.71%، بينما عاد معدل التضخم في الضفة الغربية إلى الارتفاع العام 1999 ليصل إلى 6.5%، بعد انخفاضه العام 1998 (4.95%) مقارنة مع 1997 (7.58%). وتذبذب معدل التضخم الشهري خلال النصف الثاني من العام 1999، إلا أنه بقي موجياً خلال معظم الأشهر (شكل 6) . وبالرغم من انخفاض معدل التضخم في إسرائيل للعام 1999 (1.3%) بصورة واضحة عما هو عليه في الأراضي الفلسطينية، فإنه نلاحظ من الشكل 7 ترابط أو تزامن معدلات التضخم الشهرية (الملحق الإحصائي، جدول 8/2).

2-3 الأسعار والتضخم

شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً خلال النصف الثاني من العام 1999، ليزيد في كانون الأول 1999 بحوالي 4.02% عن مستواه في حزيران 1999، وقد كان أقل الارتفاع في قطاع غزة (3.5%)، تلتها العاصمة القدس (3.65%)، ثم الضفة الغربية (5.07%) . وبلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية للعام 1999 حوالي 5.54% ، مشكلاً انخفاضاً عما كان عليه العام 1998 (5.58%) والعام 1997 (7.62%)، وانطبق هذا التوجه على قطاع غزة الذي استمر منه انخفاض معدل التضخم للعام الثالث على التوالي ليصل إلى 3.99%

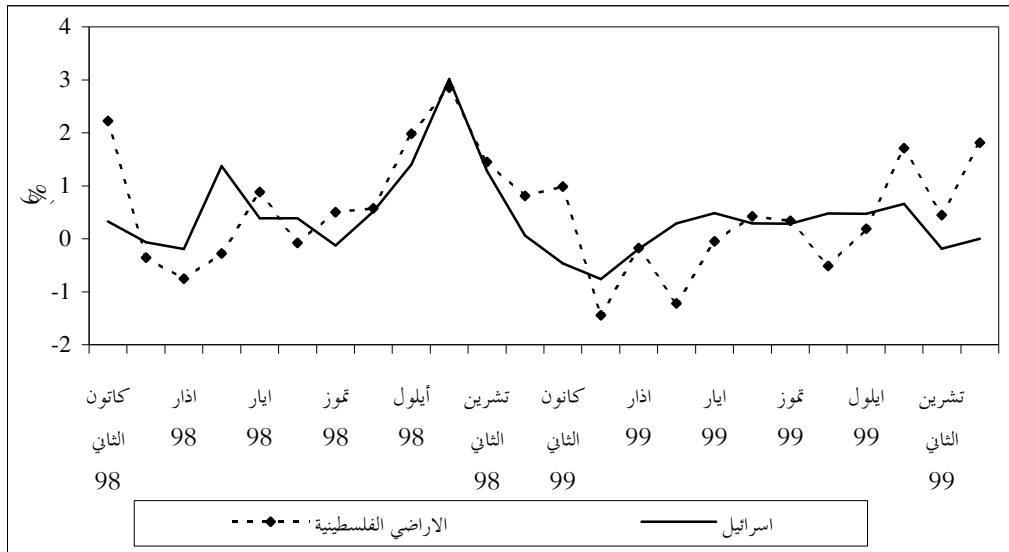
شكل 6: معدل التضخم الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998-1999



المصدر: حسب من قبل "ماس" بناء على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 7: معدل التضخم الشهري في إسرائيل، والأراضي الفلسطينية

خلال العامين 1998-1999

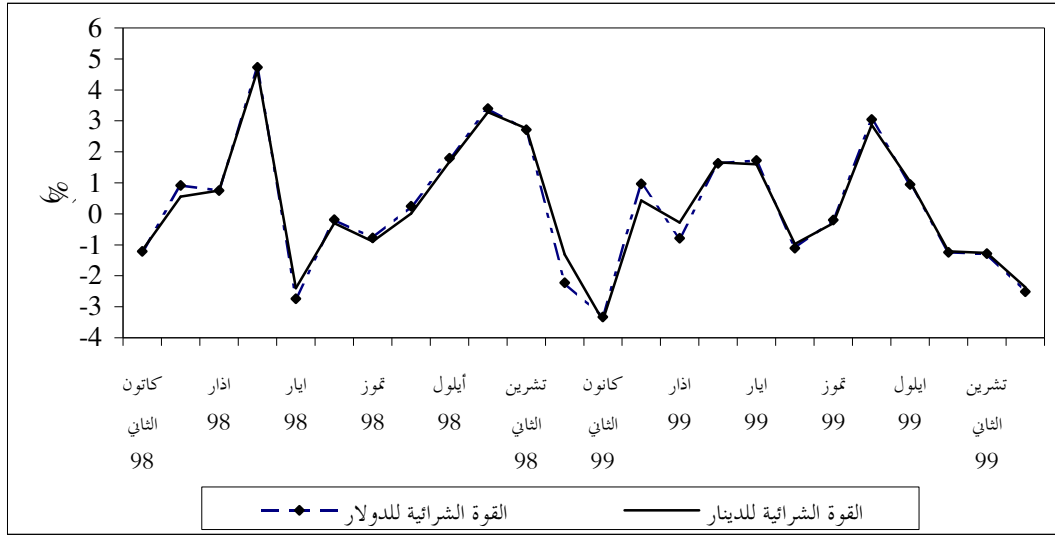


المصدر: حسب من قبل "ماس" بناء على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز الإحصاء الإسرائيلي، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وبذلك تكون القوة الشرائية للشيكال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية قد انخفضت بحوالي 5.54% خلال العام 1999 (الشكل 8)، أي أن القوة الشرائية لمرتبات نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين والذين يتقاضون أجورهم ورواتبهم بالشيكال الإسرائيلي (القطاع العام والعاملون في إسرائيل وبعض العاملين في القطاع الخاص) ولودائع الشيكال الإسرائيلي في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية قد تأكلت خلال العام 1999 بنسبة 5.54%، وذلك له تأثيره على مستويات المعيشة والقدرة على الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية. وقد تباين هذا التأثير في الأراضي الفلسطينية المختلفة بتباين معدلات التضخم، فأقل الضرر كان في قطاع غزة (3.99%)، ثم في العاصمة القدس (5.71%)، ثم في الضفة الغربية (6.5%).

وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمجموعات السلعية إلى ارتفاع أسعارها جميعاً خلال العام 1999 باستثناء مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية التي انخفضت أسعارها بنسبة 6.43%. وكان الارتفاع الأكبر من نصيب النقل (9.01%)، ومجموعة السلع المتفرقة (8.79%)، والتبغ والمشروبات (8.35%). وكانت مجموعة المواد الغذائية الأكثر إسهاماً في التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1999، فقد ساهمت بحوالي 34.5% منه، وذلك لكبر وزنها النسبي في السلة الاستهلاكية، وساهمت مجموعة النقل والاتصالات بحوالي خمس التضخم الإجمالي (20.6%). وكانت مساهمات كل من التبغ والمشروبات، والأثاث، والمسكن 10.1% و 9.3% و 8.4% على التوالي. وساهمت مجموعة السلع المتفرقة بـ 9.3% من التضخم الإجمالي. أما السلع والخدمات الترفيهية والترائية فساهمت في تخفيض معدل التضخم بـ 1.8% (الملحق الإحصائي، جدول 9/2).

شكل 8: النسبة المئوية للتغير الشهري في القوة الشرائية للدينار الأردني والدولار الأمريكي 1998-1999



المصدر: حسب من قبل "ماس" بناء على معلومات سلطة النقد الفلسطينية، 1999.

الاقتصادية للعام 1999 التي أنجزها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا يتطرق للقطاعات التي لم تتوفر عنها بيانات حديثة تخص العام 1999، وتشمل قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية.

1-4-2 القيمة التآكل، حيث أن قيمة 1-4-2 القطاع الصناعي

ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية عام 1999 بنسبة 23.9% مقارنة مع العام 1998، فقد أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية وصلت عام 1999 إلى 695.5 مليون دولار، محققة ارتفاعاً، أيضاً، نسبة إلى الإنتاج الإجمالي مقارنة مع العام 1998 (47.4% العام 1999 و45.9% العام 1998).

شغل قطاع الصناعات التحويلية 69367 شخصا خلال العام 1999، بزيادة قدرها 12.7% عما شغله في العام 1998. ويشكل التوظيف الصناعي

إن وعي الفلسطينيين لمشكلة عدم استقرار قيمة الشيكال الإسرائيلي دفعهم إلى اعتماد الدينار الأردني والدولار الأمريكي كحافظ للقيمة (المدخرات والاستثمارات المختلفة) ووحدة قياس وحساب (للعقود المؤجلة والحسابات). وقد عمل ذلك على تحصين المدخرات والثروة الفلسطينية من التآكل، حيث أن قيمة 1-4-2 الدولار والدينار مقابل الشيكال في ارتفاع مستمر، وقد بلغ متوسط هذا الارتفاع خلال العامين 1998 و1999 حوالي 8.89% و 9.21% على التوالي.

وبذلك تكون القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت خلال العام 1999 بحوالي 3.35%، وارتفعت القوة الشرائية للدينار الأردني بحوالي 3.67% خلال العام ذاته (الملحق الإحصائي، جدول 10/2).

2-4 الأداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني

يستعرض هذا الجزء النتائج الرئيسية للمسوح

الإجمالي (بما في ذلك التعدين والمياه والكهرباء) حوالي 16.4% من العاملين في الاقتصاد المحلي للعام 1999 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2000-أ). ويمكن أن يدل الارتفاع في القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة أكبر من النمو في التشغيل على ارتفاع الإنتاجية في هذا القطاع، وهو تطور إيجابي لصالح القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

بلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع الصناعة التحويلية حوالي 67.2% من مجموع العاملين فيها للعام 1999، مرتفعة بنسبة 16.5% عن العام 1998. ويتفاوت الاعتماد على العمالة المأجورة بين الفروع الصناعية المختلفة، فتبلغ نسبتهم في قطاع الملابس 79%، بينما تنخفض إلى 43% في قطاع صنع منتجات المعادن عدا الماكينات. من جهة أخرى، بلغت نسبة الإناث بين العاملين في هذا القطاع 15.6% من مجموع العاملين للعام 1999، وترتفع إلى 45% في قطاع الملابس، ويعزى ذلك إلى انخفاض أجور الإناث في هذا القطاع إضافة إلى الميزة النسبية لهن فيه، بينما يكاد يندم توظيف النساء في قطاعي صنع منتجات المعادن اللافلزية وصنع المعادن عدا الماكينات (0.5% و 0.3%) على التوالي.

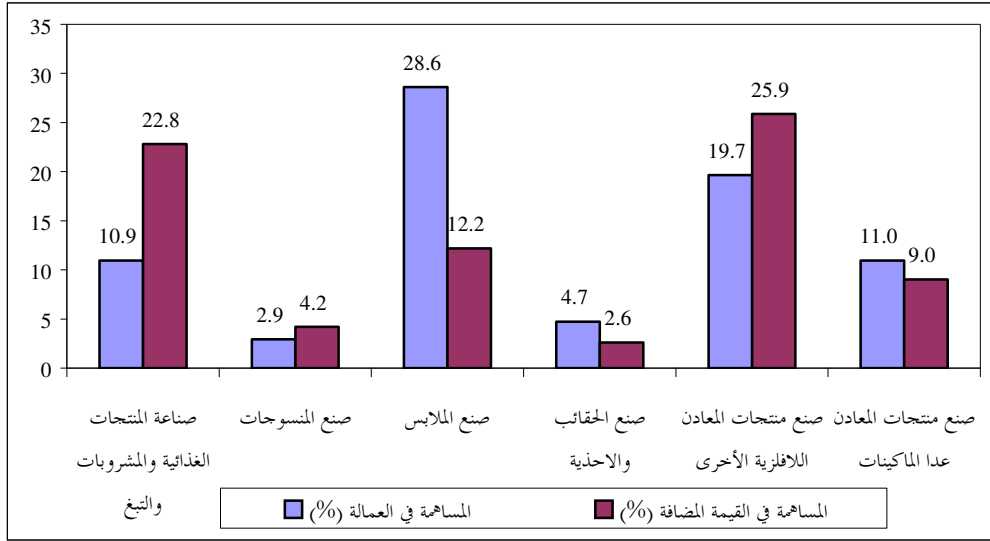
تشير بيانات المسح الصناعي للعام 1999 إلى أنه بالرغم من تراجع مساهمة قطاع صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، فإنه مازال يشكل أكبر القطاعات في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مساهما بحوالي 25.9% من القيمة المضافة للعام 1999، في حين كانت مساهمته في التشغيل 19.7%. في المقابل ما زال قطاع الملابس هو القطاع الأكبر من قطاعات الصناعة التحويلية من حيث التشغيل في العام 1999؛

فقد شغل 28.6% من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية، ويساهم هذا القطاع بحوالي 12.2% من القيمة المضافة عام 1999 بعد أن كانت مساهمته 14.4% في العام 1998. من جهة أخرى، استمرت مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة بالارتفاع للسنة الثالثة على التوالي فوصلت إلى 22.8% عام 1999، على الرغم من انخفاض مساهمتها في التشغيل إلى 10.9%، وهذا يدل على ارتفاع الإنتاجية في هذا الفرع المهم (الشكل 9).

تشير بيانات المسح الصناعي إلى زيادة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في الصناعة التحويلية في العام 1999 بنسبة 32.2% مقارنة مع العام 1998. إلا أن الاهتلاكات السنوية كانت أكبر من التكوين الرأسمالي الإجمالي، مما جعل الاستثمار الصافي في الصناعة التحويلية الفلسطينية خلال العام 1999 سالبا بمقدار 31.4 مليون دولار، بينما كان صافي الاستثمار في الصناعة العام 1998 سالبا بمقدار 15.3 مليون دولار. ولقد كان صافي الاستثمار سالبا في معظم فروع الصناعات التحويلية (الملحق الإحصائي، جدول 11/2).

تشير النتائج إلى حدوث ارتفاع كبير (58.5%) في معدل رأس المال إلى العمل (كثافة رأس المال)، حيث وصل إلى حوالي 7046 دولارا للعامل، مقارنة بـ 4444 دولارا للعامل في العام 1998. وسجل قطاع الملابس أدنى كثافة لرأس المال، حيث بلغت 1717 دولارا للعامل، محققة بذلك تراجعا عن العام 1998 بمقدار 5.1%، بينما كان أعلاها في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والتي بلغت 12443 دولارا للعامل، وبنسبة نمو 150.7% عن العام 1998

شكل 9: النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة والعمالة على بعض فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي-1999.

الأحذية (74.6%) (الملحق الإحصائي، جدول 12/2). وبالنسبة للتصدير، فقد تبين أن الصناعة التحويلية ساهمت في العام 1999 بحوالي 33.6%¹⁸ من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، مقارنة بـ 29.2% في العام 1998. من جهة أخرى، تشير بيانات المسح الصناعي إلى أن نسبة الصادرات إلى المبيعات في الصناعات التحويلية الفلسطينية خلال العام 1999 كانت حوالي 15.7%، وبشكل ذلك انخفاضا طفيفا مقارنة مع ما كانت عليه عام 1998 (15.9%). وقد طرأ بعض التغيرات الجوهرية على هذه المعدلات في بعض فروع الصناعة التحويلية، فارتفع معدل الصادرات في صناعة الملابس من 18.1% عام 1998 إلى أكثر من 30.2% عام 1999 إلا أن الأداء التصديري للقطاعات التقليدية الأخرى، انخفض بصورة واضحة (صناعة الحفائب والأحذية: من 29.5% إلى 16.1%، وصناعة المنسوجات: من 28.9% إلى 23.5%) (الملحق الإحصائي، جدول 13/2).

ارتفعت إنتاجية العاملين في الصناعة التحويلية خلال العام 1999 بحوالي 9.9% مقارنة بما كانت عليه في العام 1998، لتصل إلى 10026 دولاراً للعامل. ويرتبط هذا الارتفاع في الإنتاجية بارتفاع كثافة رأس المال وارتفاع التكوين الرأسمالي، ويلاحظ أن الإنتاجية في فروع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ وفرع المنسوجات وفرع صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى تفوق بشكل واضح متوسط الإنتاجية للصناعة التحويلية، بينما تقل الإنتاجية عن المتوسط في صناعة الملابس وصنع الحفائب والأحذية، وصنع منتجات المعادن الماكينات. من جهة أخرى، شكلت الأجور السنوية في الصناعة التحويلية عام 1999 ما نسبته 44.7% من الإنتاجية. وكانت أعلى الأجور في صنع منتجات المعادن اللافلزية، إلا أن نسبتها إلى الإنتاجية كانت أقل من المتوسط (41.9%). وكانت أعلى نسبة أجور إلى الإنتاجية في صناعة الملابس (77.2%) بالرغم من أنها تدفع أدنى الأجور في الصناعة التحويلية، وذلك بسبب تدني الإنتاجية في هذا القطاع، تلتها صناعة

¹⁸ حسابات "ماس"

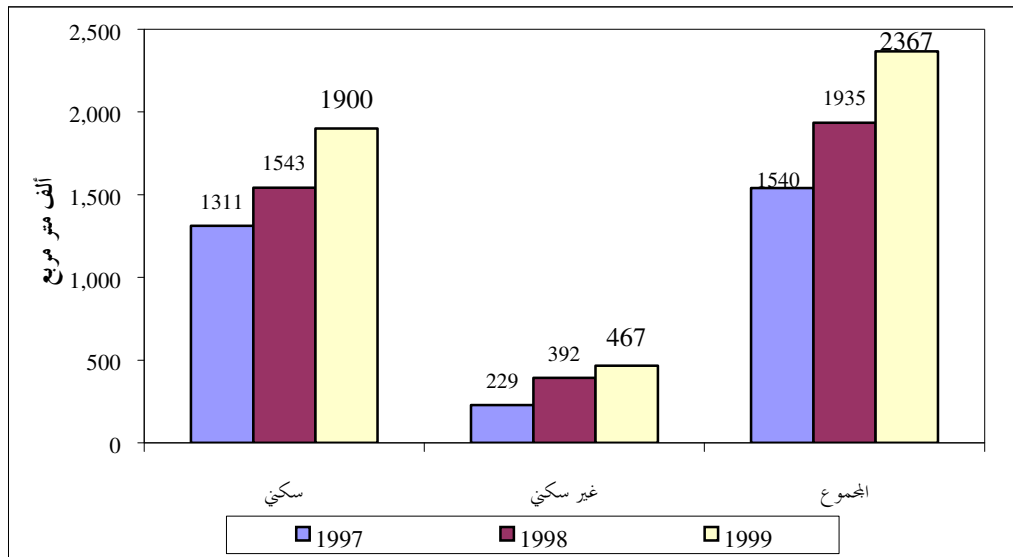
الزيادة في المساحة الجديدة (22.8%) أكبر منها في قطاع غزة (9.4%). وبينما شهدت مساحة الأبنية السكنية وغير السكنية المرخصة خلال الفترة ارتفاعاً في الضفة الغربية، ارتفعت مساحة المباني السكنية فقط في قطاع غزة، بينما انخفضت مساحة الأبنية غير السكنية الجديدة بنسبة 33.1% مقارنة مع النصف الثاني من العام 1998 (الملحق الإحصائي، جدول (14/2)).

وعلى مستوى الأداء السنوي، ارتفع إجمالي المساحة المغطاة برخص البناء في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بنسبة 22.3% خلال العام 1999 مقارنة مع العام 1998 لتصل إلى 2366.6 ألف متر مربع، توزعت بنسبة 85% على الضفة الغربية، و 15% على قطاع غزة، وشكلت المباني السكنية الغالبية العظمى منها بنسبة 80.3% (الشكل 10).

بلغ إجمالي المساحة الجديدة المغطاة برخص البناء في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة خلال النصف الثاني من العام 1999 حوالي 1282 ألف متر مربع، بزيادة مقدارها 20.6% عن النصف الثاني من العام 1998، و 18.2% عن النصف الأول من العام 1999، وقد كانت 85% من إجمالي المساحة الجديدة في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس)، وشكلت الأبنية السكنية الغالبية العظمى منها (81%)، كما كان تركيز البناء السكني في النصف الثاني من العام 1999 في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية (88.3% و 79.7% من إجمالي المساحة لكل منهما).

وقد كان معظم الزيادة في النصف الثاني من 1999 في المباني السكنية التي ارتفعت بنسبة 23.7% مقارنة مع النصف الثاني 1998، والزيادة بنسبة 9% في المباني غير السكنية. وفي الضفة الغربية كانت

شكل 10: مساحة الأبنية المرخصة الجديدة في الضفة الغربية* وقطاع غزة، 1997-1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الإنشاءات، رخص الأبنية، أعداد مختلفة.
* باستثناء العاصمة القدس.

56.8% مقارنة بما كانت عليه في العام 1998 يعتبر مؤشراً سلبياً على التطور الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية المختلفة في قطاع غزة.

بالرغم من الارتفاع الملحوظ في رخص الأبنية السكنية الجديدة، فإن انخفاض مساحة المباني غير السكنية في قطاع غزة خلال 1999 بنسبة

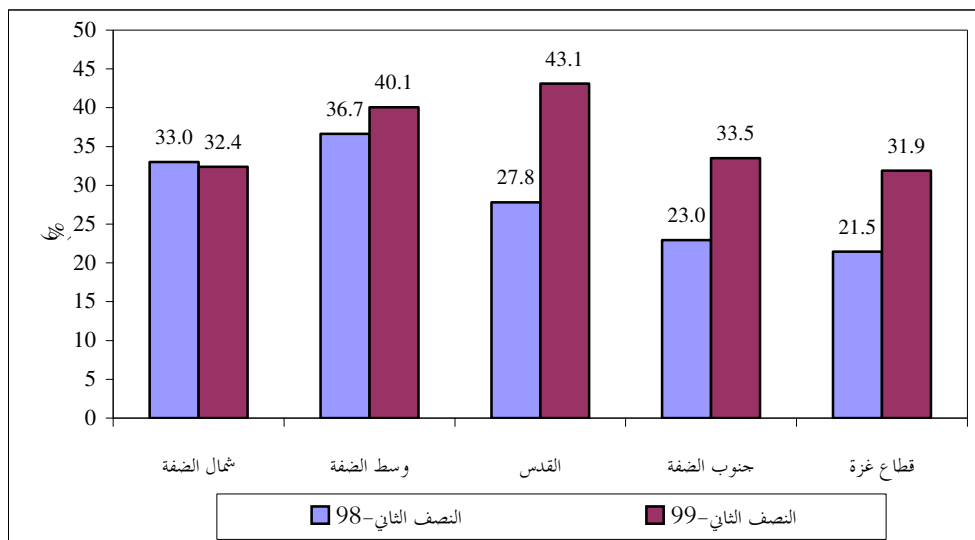
حصة الغرف في الوسط والتي كانت تشكل في العام 1998 حوالي 6.2% فقط. وبالرغم من وجود ما يبرر مثل هذا التوزيع، والمتمثل بتركز الأنشطة السياحية في العاصمة القدس ومنطقة جنوب الضفة الغربية، فإن الأمر يستدعي التركيز على تطوير المرافق السياحية في شمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

من جهة أخرى، ارتفع معدل إشغال الغرف نهاية العام 1999 إلى 39.4% بعد أن كان يساوي 31.7% في النصف الأول من العام 1999، و22.7% نهاية العام 1998. وكانت أعلى نسبة إشغال (43.1%) في فنادق العاصمة القدس ثم في فنادق وسط الضفة الغربية (40.1%)، بينما كانت أدنى نسبة إشغال (32.4%) في فنادق شمال الضفة الغربية، فيما تراجعت نسبة الإشغال في فنادق قطاع غزة إلى 31.9% في النصف الثاني من العام 1999، بينما كانت في النصف الأول 32.7%، لكنها بالرغم من ذلك، فقد حققت ارتفاعاً ملحوظاً عما كانت عليه في النصف الثاني من العام 1998 والتي كانت لا تتجاوز 21.5% فقط (الشكل 11).

ارتفع عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية كانون الأول 1999، ليصل إلى 91 فندقاً بدلاً من 90 فندقاً في نهاية حزيران من العام نفسه، إلا أنها تراجعت عن العام السابق، حيث كان عدد الفنادق العاملة نهاية كانون الأول 1998 قد وصل إلى 92 فندقاً (الملحق الإحصائي، جدول 15/2).

وارتفع عدد الغرف الفندقية بنسبة 5.61% ليصل نهاية 1999 إلى 3781 غرفة، ومازالت الغرف الفندقية تتركز في العاصمة القدس (54.3%)، وحصل قطاع غزة على 11.2% من الغرف، بينما كان نصيب جنوب الضفة الغربية التي تشمل بيت لحم 19.3%، أما منطقة وسط الضفة الغربية فكان نصيبها 12.7% من إجمالي الغرف، وما زالت منطقة شمال الضفة الغربية تحظى بنسبة ضئيلة من الغرف الفندقية (2.4%). وبالمقارنة مع العام 1998 نلاحظ أن نسبة الغرف في العاصمة القدس انخفضت من أكثر من 65% عام 1998 إلى 54.3% عام 1999، كما انخفضت نسبة الغرف في جنوب الضفة، حيث كانت في العام 1998 تشكل 23.4%، في المقابل ارتفعت

شكل 11: متوسط إشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الثاني من العام 1998 والنصف الثاني من العام 1999



المصدر: حسب من قبل "ماس" بناء على النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة.

قطاع الخدمات

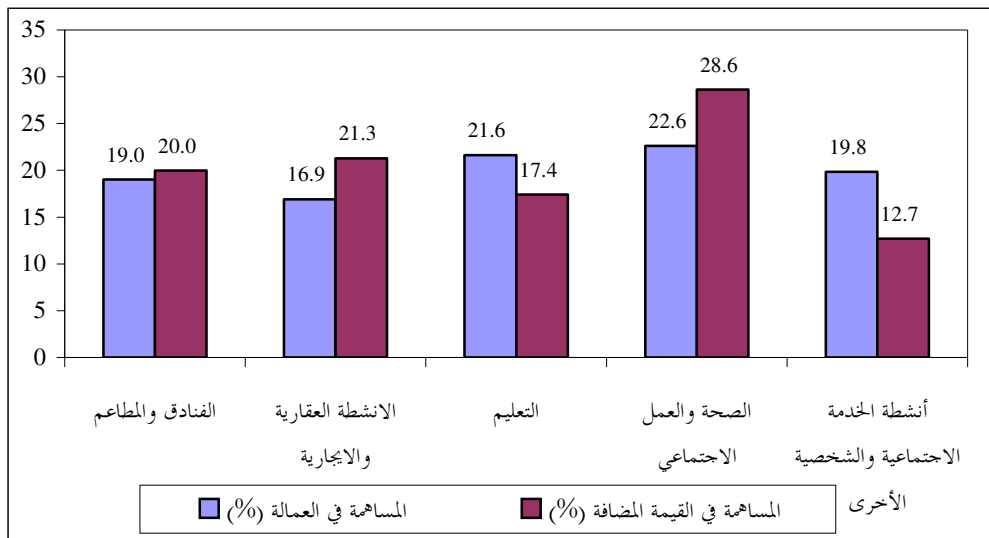
يغطي مسح الخدمات السنوي الذي يجريه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فروع الفنادق والمطاعم، والأنشطة العقارية والإيجارية، والتعليم¹⁹، والصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى.

وقد تبين من نتائج مسح الخدمات أن القيمة المضافة لهذه الفروع في الأراضي الفلسطينية قد نمت بمقدار 23.6% في العام 1999 مقارنة مع العام 1998 لتصل إلى حوالي 291.7 مليون دولار. ويعود هذا الارتفاع في القيمة المضافة إلى النمو الكبير الذي حصل في القيمة المضافة لفرع الصحة والعمل الاجتماعي (99%). وشمل الارتفاع جميع الفروع الأخرى باستثناء فرع التعليم الذي تراجع فيه القيمة المضافة بمقدار 10.3% عن العام 1998 (الشكل 12).

ويشير هذا الارتفاع في نسبة إشغال الغرف في الفنادق الفلسطينية إلى ارتفاع تدفق السياح على الأراضي الفلسطينية مع نهاية العام 1999 والاحتفال بالألفية الثالثة، وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن أعداد السياح، فإن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع عدد القادمين إلى إسرائيل خلال النصف الثاني من العام 1999 بحوالي 22.8% عن النصف الأول، وبنسبة 14.9% عن النصف الثاني من العام 1998، محققاً معدل نمو سنوي في عدد السياح للعام 1999 بحوالي 15.2%.

من جهة أخرى، أشارت بيانات وزارة السياحة إلى ارتفاع عدد السياح الذين زاروا كنيسة المهد في بيت لحم خلال النصف الثاني من العام 1999 مقارنة مع النصف الثاني من العام 1998، بنسبة 30.8%، ووصل عدد السياح الذين زاروا كنيسة المهد في بيت لحم 390151 زائراً خلال النصف الثاني من العام 1999 (وزارة السياحة 2000) (الملحق الإحصائي، جدول 16/2).

شكل 12: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الخدمات - 1999.

¹⁹ المقصود هنا قطاع التعليم وقطاع الصحة غير الحكوميين.

الفروع ارتفاعا في نسبة العاملين بأجر فيها عام 1999 عن العام 1998 باستثناء قطاع الأنشطة العقارية والايجارية الذي انخفضت نسبة العاملين بأجر فيه من 60.9% إلى 58.7%.

كما ارتفعت نسبة العاملين بأجر من الذكور والإناث على حد سواء، فقد ارتفعت نسبة العاملين بأجر من الذكور من 55.6% إلى 60.7% من مجموع العاملين الذكور عام 1999، والإناث من 86.6% إلى 90.2% من مجموع العاملات.

نما إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الخدمات بشكل واضح في العام 1999 ليبلغ 31.03 مليون دولار، محققا ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة مع 1998، وكان أعلى معدل نمو في فرع الفنادق والمطاعم (269.6%)، تلاه فرع الصحة والعمل الاجتماعي (80.2%)، فيما حققت الفروع الأخرى نموا سالباً في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، حيث تراجع التكوين الرأسمالي في فرع التعليم (-58.6%) وفرع أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى (-37.7%)، وفرع الأنشطة العقارية والايجارية (-13.2%).

من جهة أخرى، نما الاهتلاك السنوي في العام 1999 بمقدار 34.9% عن العام 1998 ليبلغ 33.45 مليون دولار. وبذلك يكون صافي الاستثمار في العام 1999 سالبا بمقدار 2.4 مليون دولار. وقد كانت أعلى قيمة للإستثمار الصافي في فرع الفنادق والمطاعم حيث بلغ 3.7 مليون دولار، تلاه فرع الأنشطة الاجتماعية والخدمات الشخصية (148.6 ألف دولار)، فيما حققت باقي الفروع استثمارا صافيا سالبا.

نمت كثافة رأس المال في قطاع الخدمات بشكل واضح في العام 1999 لتبلغ حوالي 9380

إضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في قطاع الخدمات من 63.5% في العام 1998 إلى 65.9% في العام 1999، وبذلك هذا على ارتفاع دور مستلزمات الإنتاج المحلية في هذا القطاع.

شغلت الفروع المشمولة في مسح الخدمات 46,193 ألف عامل، محققة ارتفاعا بنسبة 10% بالمقارنة مع العام 1998، وكانت أعلى نسبة نمو للعاملين في فرع الصحة والعمل الاجتماعي، حيث بلغت 35.8%، تلتها أنشطة الخدمة الاجتماعية (23.3%)، والفنادق والمطاعم (8.4%). في المقابل، انخفض عدد المشتغلين بفرعي التعليم والأنشطة العقارية والايجارية (5.4% و 4.6% على التوالي). واحتل فرع الصحة والعمل الاجتماعي المرتبة الأولى بين فروع الخدمات من حيث مساهمته في القيمة المضافة (28.6%) والتشغيل (22.6%) (الشكل 12).

وارتفع عدد الإناث في قطاع الخدمات بنسبة 12.8% في العام 1999، ووصلت نسبتهن من إجمالي التشغيل 33%. وبالرغم من تراجع نسبتهن بين العاملين في التعليم فإنها بقيت الأعلى بين الفروع (58.7% من مجموع العاملين فيه للعام 1999). وقد شهدت حصتهن ارتفاعا في فرع الصحة والعمل الاجتماعي لتصل إلى 48.7% للعام 1999 مقارنة مع 44.6% للعام 1998. وكانت أدنى حصة لهن في فرع الفنادق والمطاعم حيث بلغت 4.7% في العام 1999.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد العاملين بأجر في قطاع الخدمات للعام 1999 إلى ما يقارب 32541 عاملاً بزيادة قدرها 18.1% عن العام 1998، شكلوا 70% من مجموع العاملين في هذا القطاع مقارنة بـ 65.6% في العام 1998. وكانت أعلى نسبة للعاملين بأجر في التعليم (89.4%). هذا وقد حققت جميع

دولاراً لكل عامل، محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة 57.1% -4-5 قطاع الوساطة المالية عن العام 1998 (الملحق الإحصائي، جدول 17/2).

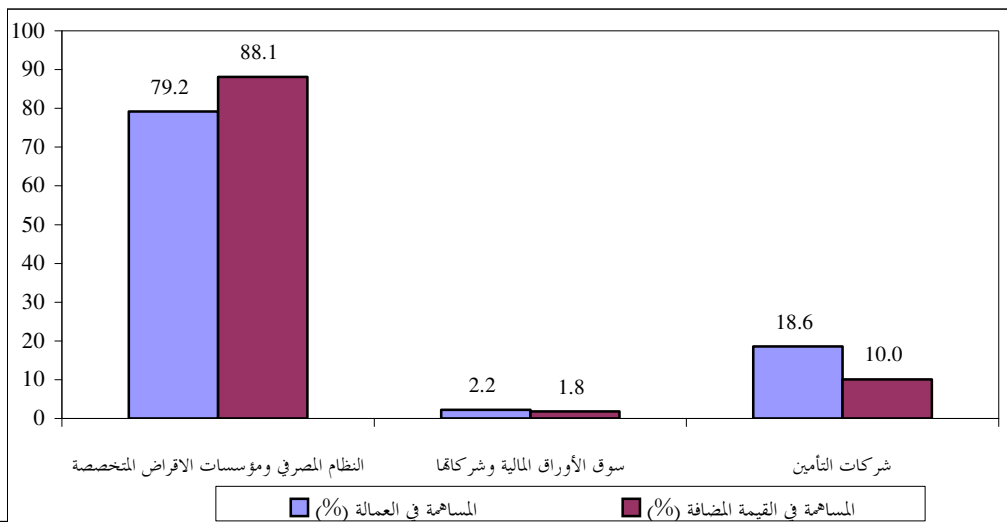
يجري الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري مسحاً لمنشآت الوساطة المالية في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة، وقد كان آخر مسح لها عام 1999، ويغطي المسح منشآت البنوك التجارية والإسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وسوق الأوراق المالية وشركاتها، بالإضافة إلى شركات التأمين وسلطة النقد الفلسطينية. وقد أظهر المسح أن إجمالي القيمة المضافة للعام 1999 في هذه المنشآت وصل إلى 149.2 مليون دولار، محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة 21.8% مقارنة بما كانت عليه العام 1998. وقد ساهم النظام المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة بالحصة الكبرى (88.1%) من إجمالي القيمة المضافة، وارتفعت مساهمة شركات التأمين لتصل إلى 10.1%، وكانت مساهمة سوق الأوراق المالية وشركاتها قليلة (1.8%) (الشكل 13).

ارتفع معدل إنتاجية العامل في قطاع الخدمات خلال العام 1999 بنسبة 12.3% لتصل إلى حوالي 6315 دولاراً، وكان أعلى ارتفاعاً في الإنتاجية من نصيب فرع الصحة والعمل الاجتماعي (46.7%)، وفرع الأنشطة العقارية والإدارية (20.3%)، بينما تراجعت الإنتاجية في قطاعي أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى والتعليم (8.5%) و5.2% (على التوالي) (الملحق الإحصائي، جدول 18/2).

أما متوسط الأجور السنوية فارتفع العام 1999 بحوالي 1.6% فقط، وبلغ دولاراً للعامل سنوياً، ويشكل ذلك 76.5% من الإنتاجية مقارنة مع 84.6% في العام 1998. هذا وكانت أعلى الأجور في فرع الأنشطة العقارية والإيجارية، أما نسبة الأجور إلى الإنتاجية فكانت الأعلى في فرع أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى (110.4%).

من جهة أخرى، بلغت نسبة أجور الإناث 63% من أجور الذكور في قطاع الخدمات، وكانت الفجوة الأكبر في فرع التعليم، والأصغر في فرع الفنادق والمطاعم.

شكل 13: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع الوساطة المالية في الضفة الغربية* وقطاع غزة، 1999 (%)



المالية حوالي 32813 دولاراً للعامل سنوياً، محققة بذلك زيادة بنسبة 10.6% مقارنة بما كانت عليه العام 1998. وكانت الإنتاجية في القطاع المصرفي أعلى من المتوسط بحوالي 11.3%. أما متوسط الأجور السنوية فبلغ حوالي 13007 دولاراً للعامل مرتفعاً بنسبة 13.6% مقارنة بالأجور في العام 1998، وشكلت الأجور حوالي 39.6% من الإنتاجية (الملحق الإحصائي، جدول 20/2).

ارتفعت كثافة رأس المال في قطاع الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1999 بنسبة 4.8%، وبلغت حوالي 22115 دولار للعامل. وكان النظام المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة أكثر الفروع كثافة (22422 دولاراً للعامل)، بينما كان أدناها في سوق الأوراق المالية وشركاتها (20413 دولاراً للعامل).

(شكل 13). وقد تبين أن جميع العاملين في قطاع 2-4-6 قطاع التجارة الداخلية

يغطي مسح التجارة الداخلية الذي يجريه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً أنشطة بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية. وبلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة للعام 1999 في الأراضي الفلسطينية حوالي 551.6 مليون دولار، محققة بذلك ارتفاعاً مقداره 11.5% عن العام 1998. ويعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في مستويات الدخل التي نجمت عن استمرار الزيادة في تدفق العاملين الفلسطينيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وبلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في هذا القطاع 74.5% خلال العام 1999، وبالرغم من تراجع مساهمة تجارة التجزئة في إجمالي القيمة المضافة خلال العام 1999، فإنها ما زالت الأكبر بين الفروع، مساهمة بحوالي 45.6% (الشكل 14).

شغل قطاع التجارة الداخلية 75211 شخصاً خلال العام 1999، محققاً ارتفاعاً بنسبة 9.9% مقارنة بالعام 1998. لقد شغل فرع تجارة التجزئة 70.4%

بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في قطاع الوساطة المالية للعام 1999 حوالي 77.9%، مرتفعة من 74% العام 1998. وترتفع هذه النسبة في البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى لتصل إلى حوالي 83.5%، بينما تنخفض في شركات التأمين لتصل إلى 49.5% فقط، وبالرغم من ذلك، فقد حقق هذا القطاع تحسناً نوعياً في هذا البند، حيث لم تكن تتجاوز هذه النسبة 36% في العام 1998.

شغل قطاع الوساطة المالية خلال العام 1999 حوالي 4546 شخصاً، محققاً نمواً بنسبة 10.2% مقارنة مع العام 1998. وبالمقارنة مع الزيادة في إجمالي القيمة المضافة، يمكن الاستنتاج أن إنتاجية العمل في القطاع المالي قد ارتفعت. وقد ساهم القطاع المصرفي بـ 79.2% من التشغيل، بينما ساهم بـ 88.1% من القيمة المضافة، مما يدل على ارتفاع الإنتاجية فيه مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى (شكل 13). وقد تبين أن جميع العاملين في قطاع 2-4-6 الوساطة المالية يعملون بأجر، وشكلت الإناث 26% منهم، مقارنة بـ 25% في العام 1998.

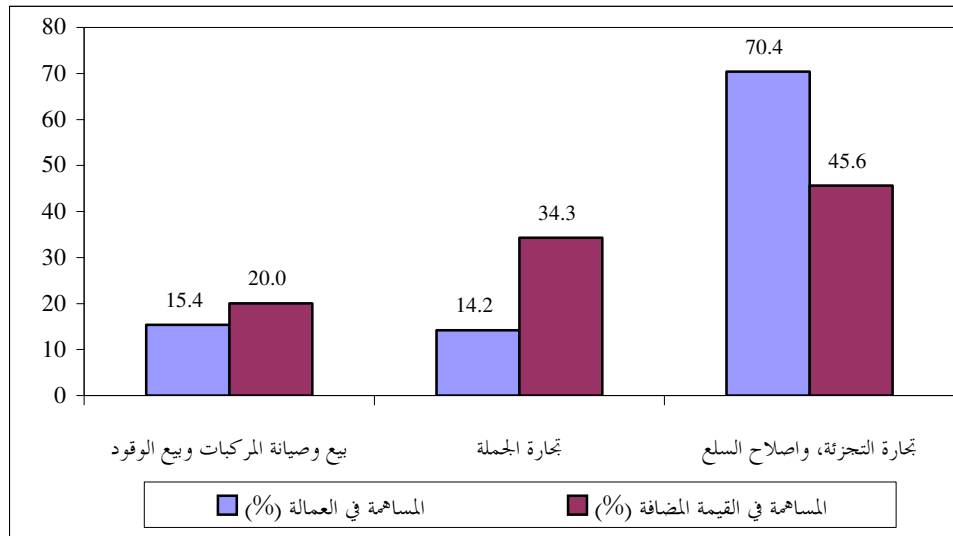
تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الوساطة المالية للعام 1999 بحوالي 49.3% مقارنة بما كانت عليه العام 1998، ليصل إلى 23.4 مليون دولار، إلا أن اهتلاكات رأس المال خلال العام 1999 بلغت حوالي 8.7 مليون دولار، وبذلك يكون صافي الاستثمار في هذا القطاع خلال العام 1999 حوالي 14.7 مليون دولار، محققاً نمواً بنسبة 89.3% مقارنة مع العام 1998. وقد ساهم القطاع المصرفي بحوالي 87.8% من صافي الاستثمار في القطاع، بينما ساهمت شركات التأمين بـ 12.3%، وكان صافي الاستثمار في السوق المالي وشركات الأوراق المالية سالبا في العام 1999 (سالب 17 ألف دولار) (الملحق الإحصائي، جدول 19/2).

بلغت إنتاجية العامل في قطاع الوساطة

المضافة، فقد وظفت 14.2% من العاملين، وذلك دليل على ارتفاع الإنتاجية فيها حيث حجم المنشأة كبير نسبياً بسبب طبيعة عملها، إذ بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة 3.8 عامل، وبلغت نسبة العاملين بأجر فيه 54.9%. ويلاحظ أن نشاط بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود ساهم بـ 20% من القيمة المضافة و 15.4% من التشغيل (الشكل 14).

من العاملين في هذا القطاع، بالرغم من أن مساهمته في القيمة المضافة لم تتجاوز 45.6%، وهذا يعكس انخفاض الإنتاجية في هذا الفرع بسبب صغر حجم المنشآت فيه وطبيعتها العائلية، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة 1.7 عامل، وكانت نسبة العاملين بأجر 15.8% من مجموع العاملين. أما تجارة الجملة، والتي ساهمت بـ 34.3% من القيمة

شكل 14: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية-1999

وترتفع إلى 9.2% في تجارة التجزئة، وتكاد تتعدم (0.3%) في مجال بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود. من جهة أخرى، نما التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في قطاع التجارة الداخلية خلال العام 1999 بنسبة 18.9%، ليصل إلى حوالي 21.2 مليون دولار. إلا أن اهتلاكات رأس المال بلغت عام 1999 حوالي 22.9 مليون دولار، مما جعل صافي الاستثمار في قطاع التجارة الداخلية بالرغم من النمو الملحوظ في التكوين الرأسمالي الثابت سالبا بمقدار 1.6 مليون دولار. وكان صافي الاستثمار سالبا في فرعي بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود وتجارة التجزئة، بينما بلغ صافي الاستثمار في تجارة الجملة 482 ألف دولار (الملحق الإحصائي، جدول 21/2).

بلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع التجارة الداخلية حوالي 25.3% من مجموع العاملين فيه للعام 1999، في حين كانت نسبتهم للعام 1998 حوالي 20% فقط، ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع في النسبة إلى تحول جزء من العاملين في قطاع التجارة الداخلية من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. وبالرغم من ذلك، لا تزال هذه النسبة متدنية، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على أصحاب العمل وأفراد العائلة في تنفيذ أنشطة هذا القطاع بشكل عام، وتجارة التجزئة بشكل خاص. إذ يلاحظ أن نسبة العاملين بأجر تصل إلى 15.8% فقط في تجارة التجزئة، بينما تبلغ 54.9% في تجارة الجملة. من جهة أخرى، بلغت نسبة الإناث بين العاملين في هذا القطاع 6.9%،

النمو الملحوظ في فرع النقل البري الذي نما بمعدل 68.7% عن العام 1998. وبلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في قطاع النقل المنظم 73.5% خلال العام 1999، متراجعة من 79.3% للعام 1998. وبالرغم من تراجع مساهمة فرع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في القيمة المضافة خلال العام 1999، فإنه بقي الأكبر، مساهما بـ 51.4% (مقارنة بـ 60.2% عام 1998).

شغل قطاع النقل المنظم والتخزين والاتصالات 5813 شخصا خلال العام 1999، محققا بذلك نموا بمقدار 29.7% مقارنة بالعام 1998، وبلغ متوسط عدد العمال لكل منشأة 8.9 عامل. ساهم فرع النقل البري بـ 43% من العاملين في هذا القطاع، وبالرغم من ذلك فإن مساهمة هذا القطاع في مجمل القيمة المضافة لقطاع النقل المنظم لم تتجاوز 23.9%. ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع بالرغم من كبر حجم المنشآت نسبيا (9.7 عامل للمنشأة). في المقابل شغل فرع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أنتج 51.4% من إجمالي القيمة المضافة حوالي 39% من مجموع العاملين في القطاع، وهذا يدل على ارتفاع الإنتاجية في هذا الفرع، وبلغ متوسط عدد العمال للمنشأة فيه 15.8 عامل (الشكل 15).

بلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع النقل المنظم والتخزين والاتصالات 83.7% من مجموع العاملين للعام 1999، في حين كانوا يشكلون 77.8% عام 1998.

من جهة أخرى، بلغت نسبة الإناث إلى العاملين في قطاع النقل المنظم عام 1999 حوالي 12.4% مقارنة بـ 8.3% في العام 1998. واحتل قطاع الاتصالات مركز الصدارة في نسبة الإناث، حيث بلغت نسبتهن إلى العاملين فيه 24.1% عام

ارتفع متوسط الإنتاجية في قطاع التجارة الداخلية عام 1999 بنسبة 1.5% مقارنة بالمتوسط العام 1998 ليصل إلى حوالي 7334 دولارا للعامل سنويا. وقد كانت الإنتاجية في تجارة الجملة هي الأعلى (17753 دولاراً للعامل سنويا)، بالرغم من أنها تراجعت عن العام 1998 بحوالي 6.3%. وارتفعت الإنتاجية في فرع بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود بمقدار 39.4% عن العام 1998، بينما تراجعت الإنتاجية في تجارة التجزئة بمقدار 7.3% عن العام 1998 (الملحق الإحصائي، جدول 22/2).

من جهة أخرى، ارتفع متوسط الأجور السنوية عام 1999 في قطاع التجارة الداخلية بنسبة 11.9% ليصل إلى 5051 دولاراً للعامل، وهذا ما يقارب ثمانية أضعاف النمو في الإنتاجية، وبذلك تكون نسبة الأجور إلى الإنتاجية ارتفعت إلى حوالي 68.9% عام 1999، وتصل هذه النسبة إلى 105.5% في تجارة التجزئة، بينما تنخفض إلى 30.9% في تجارة الجملة.

2-4-7 قطاع النقل

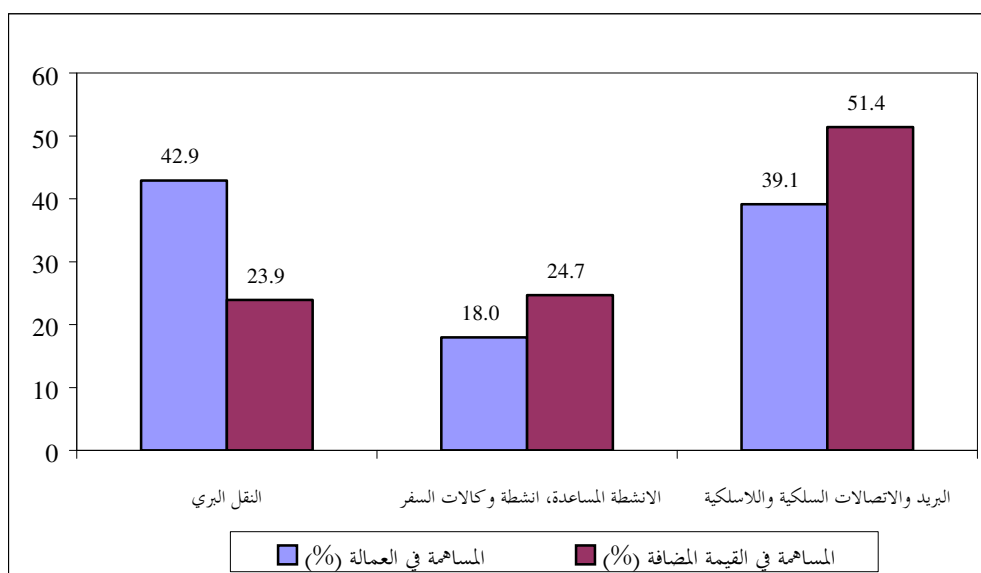
تغطي مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قطاعي النقل المنظم وغير المنظم، حيث يشمل قطاع النقل المنظم النقل البري، والأنشطة المساعدة وأنشطة وكالات السفر، والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتخزين، فيما يضم قطاع النقل غير المنظم أنواع النقل البري الأخرى للركاب غير المحدد بموعد، والتي تشمل تكسي عمومي ومركبات خصوصية، و النقل البري للبضائع.

2-4-7-1 النقل المنظم والتخزين والاتصالات

بلغت القيمة المضافة لقطاع النقل المنظم عام 1999 حوالي 142.2 مليون دولار، محققة نموا بمقدار 32.7% عن العام 1998. ويعزى ذلك إلى

1999، في حين كانت عام 1998 حوالي 11.6%.

شكل 15: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النقل المنظم، 1999.

الرأسمالي الثابت في قطاع الأنشطة المساعدة عن العام 1998، حيث بلغ معدل النمو أكثر من عشرة أضعاف (الملحق الإحصائي، جدول 23/2).

بلغ متوسط الإنتاجية في قطاع النقل المنظم والتخزين للعام 1999 حوالي 24.5 ألف دولار، ويكون بذلك قد ارتفع بنسبة 2.3% مقارنة بالمتوسط في العام 1998. وقد كانت الإنتاجية في فرع الأنشطة المساعدة وأنشطة وكالات السفر هي الأعلى، حيث بلغت 33.6 ألف دولار للعامل سنويا، مرتفعة بحوالي 27.2%، تلاه فرع الاتصالات السلكية واللاسلكية (32.1 ألف دولار للعامل سنويا). وبالرغم من تدني الإنتاجية في فرع النقل البري مقارنة بالفروع الأخرى، إلا أنه حقق نموا في العام 1999 بمقدار 7% ليصل إلى 13.6 ألف دولار للعامل سنويا.

وتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع النقل المنظم خلال العام 1999 بنسبة 290.9% مقارنة بما كان عليه العام 1998، ليصل إلى 108.4 مليون دولار، إلا أن اهتلاكات رأس المال بلغت العام 1999 حوالي 28.7 مليون دولار، مما جعل صافي الاستثمار في العام 1999 يبلغ حوالي 79.6 مليون دولار وبنسبة نمو عن العام 1998 بمقدار 295.4%. وفي حين يشير ذلك إلى تحسن ملحوظ في الاستثمار في قطاع النقل المنظم، فإن البيانات تدل على اقتصار ذلك على قطاع الاتصالات الذي حقق نموا بمقدار 371.5% عن العام 1998، فيما حققت باقي الفروع تراجعا واضحا في صافي الاستثمار، فقد كان صافي الاستثمار في فرعي النقل البري والأنشطة المساعدة سالبا، مما يعني أن الاهتلاك كان أعلى من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، بالرغم من الزيادة الهائلة في إجمالي التكوين

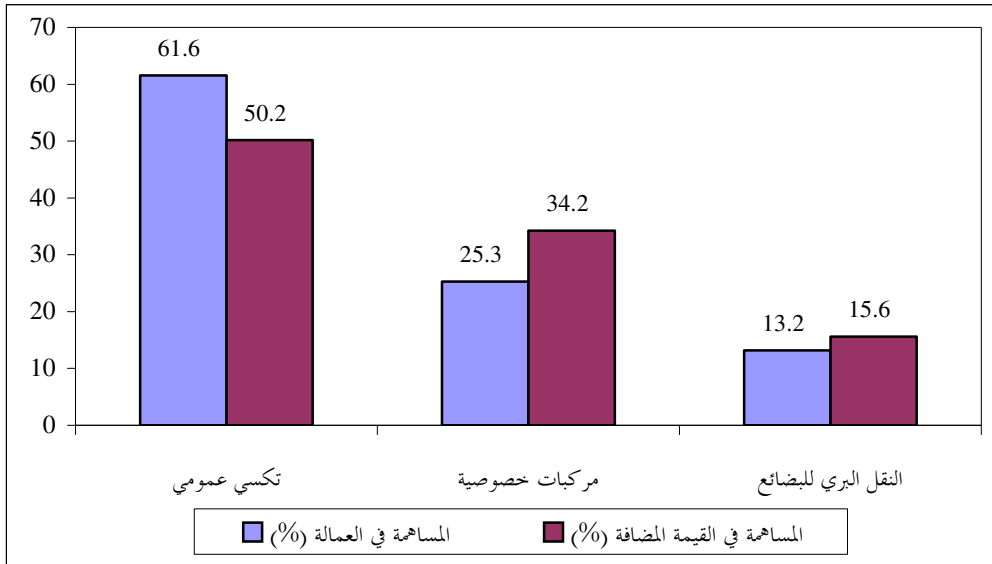
بلغت القيمة المضافة له العام 1999 حوالي 93.6 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 9.2%. كما بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج فيه 50.8% خلال العام 1999، محققة بذلك تراجعاً واضحاً عن العام 1998، حيث كانت تساوي 63.4%. ولدت أنواع النقل البري الأخرى (التاكسي العمومي والمركبات الخصوصية) 84.4% من القيمة المضافة لقطاع النقل غير المنظم للعام 1999 (الشكل 16).

بلغ متوسط الأجر السنوية العام 1999 في قطاع النقل المنظم والتخزين والاتصالات 6949 دولاراً للعامل، وبنسبة نمو 13.9%، وهو ما يقارب ستة أضعاف النمو في الإنتاجية، وبذلك تكون نسبة الأجر إلى الإنتاجية 28.4%، وتصل هذه النسبة إلى 44.3% في فرع النقل البري، بينما تتخفف إلى 22.3% في فرع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (الملحق الإحصائي، جدول 24/2).

2-4-7-2 قطاع النقل غير المنظم

أما فيما يخص قطاع النقل غير المنظم، فقد

شكل 16: المساهمة في العمالة والقيمة المضافة في قطاع النقل غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النقل غير المنظم، 1999.

المركبات الخصوصية أقل الفروع مساهمة بالعاملين بأجر، حيث بلغت نسبتهم عام 1999 حوالي 17%، ويعزى ذلك إلى أن هذه القطاعات غالباً ما يعمل فيها أصحابها.

ارتفع عدد العاملين في قطاع النقل غير المنظم عام 1999 بنسبة 37.6% ليصل إلى 11024 شخصاً، فيما ساهم فرع أنواع النقل البري الأخرى بـ 86.8% منهم.

بلغ متوسط الإنتاجية في قطاع النقل غير المنظم للعام 1999 حوالي 8494 دولاراً، ويكون بذلك قد انخفض بنسبة 20.6% مقارنة بالمتوسط في العام 1998. وقد كانت الإنتاجية في فرع المركبات الخصوصية هي الأعلى، حيث بلغت 11505 دولاراً

بلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع النقل غير المنظم عام 1999 حوالي 22% من مجموع العاملين، وكانت أعلى نسبة للعاملين بأجر في فرع التاكسي العمومي والتي بلغت في العام 1999 حوالي 24% مقارنة بـ 27.4% عام 1998، في المقابل كان فرع

المنظم 58%، وتصل هذه النسبة إلى 65% في فرع التاكسي العمومي، بينما تتخفص إلى 50% في فرع المركبات الخصوصية (الملحق الإحصائي، جدول 25/2).

1999 بحوالي 19.1% مقارنة مع نهاية العام 1998 وبنسبة 9.9% مقارنة بنهاية النصف الأول من العام 1999، لتصل إلى حوالي 2875.1 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2000) كما يتبين من الشكل 17. وقد كانت نسبة الارتفاع في الودائع مقارنة مع نهاية العام 1998 لدى بنوك قطاع غزة (25.1%)، بينما كانت في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) (17.1%). وما زالت الضفة الغربية تساهم بحوالي 74% من إجمالي الودائع (الملحق الإحصائي، جدول 26/2).

للعامل سنوياً، بالرغم من انخفاضها عام 1999 بحوالي 22.3%.

بلغ متوسط الأجور السنوية عام 1999 حوالي 4952 دولاراً للعامل، منخفضاً بنسبة 13.6%. وبلغت نسبة الأجور إلى الإنتاجية في قطاع النقل غير

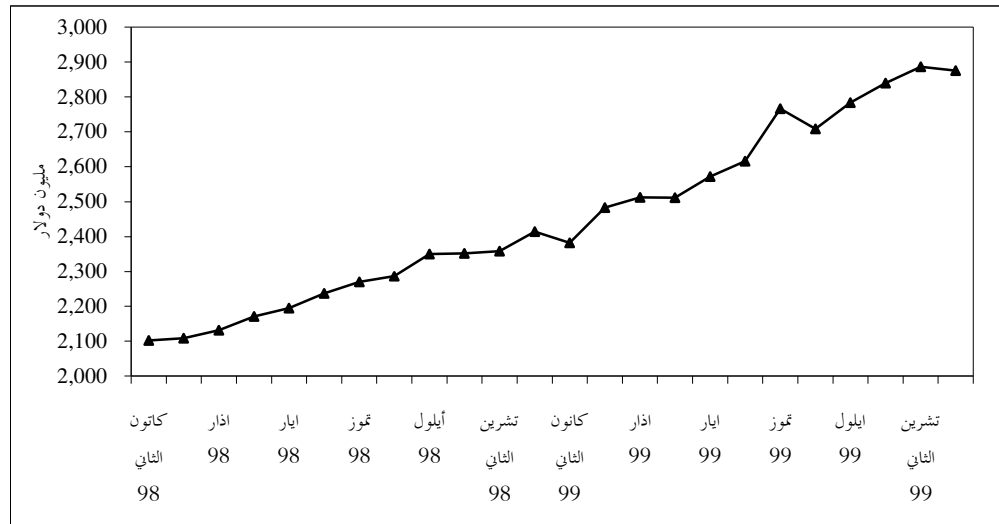
8-4-2 المؤسسات المالية

لم يطرأ أي تغيير على عدد البنوك العاملة نهاية العام 1999، حيث بلغ عددها في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة 22 بنكا، منها 9 محلية و10 بنوك عربية و3 أجنبية، بينما ارتفع عدد الفروع إلى 115 فرعاً، منها حوالي 41.7% محلية، و54.8% عربية، والباقي (3.5%) أجنبية.

الودائع

ارتفعت ودائع البنوك في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة في نهاية العام

شكل 17: تطور الودائع المصرفية في الضفة الغربية* وقطاع غزة خلال العامين 1998-1999



المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 1999.
* باستثناء العاصمة القدس.

مجمّل الودائع لصالح ودائع التوفير والودائع الآجلة،

واستمر انخفاض حصة الودائع الجارية من

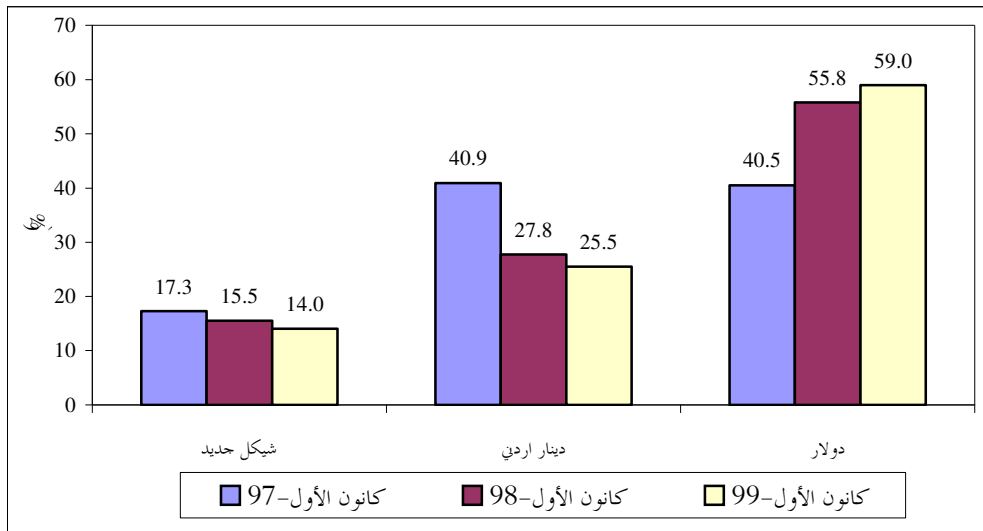
أخرى، انخفضت حصة الودائع الجارية من ودائع الدينار الأردني إلى 22.7%، بعد أن كانت 23.8%، وانخفضت حصتها من ودائع الدولار إلى 21% بعد أن كانت 22.5% نهاية 1998، وبديل ذلك على ارتفاع الهيكل الزمني (متوسط الأجل) للودائع في البنوك الفلسطينية، الأمر الذي من المفروض أن يحفز البنوك على التوسع في الإقراض.

أواخر العام 1999 مقابل 15.5% في أواخر العام 1998، فإن حصته في الضفة الغربية بقيت أعلى منها في قطاع غزة بالرغم من ارتفاعها هناك إلى 11.9% من مجمل الودائع نهاية 1999، مقابل 10.3% في نهاية عام 1998، كما يتبين من الشكلين 18 و 19 (الملحق الإحصائي، جدول 27/2 و 28/2).

فقد وصلت نسبة الودائع الجارية إلى 26.4% من مجمل الودائع نهاية العام 1999، مقابل 28.4% نهاية العام 1998، و 27.6% في منتصف العام 1999. إلا أن الودائع الجارية ما زالت تهيمن على الودائع المقيمة بالشيك، حيث شكلت 60.1% منها، بعد أن كانت 63.3% نهاية العام 1998. ويعود ذلك إلى استخدام الفلسطينيين الشيك كوسيط للتبادل التجاري. من جهة

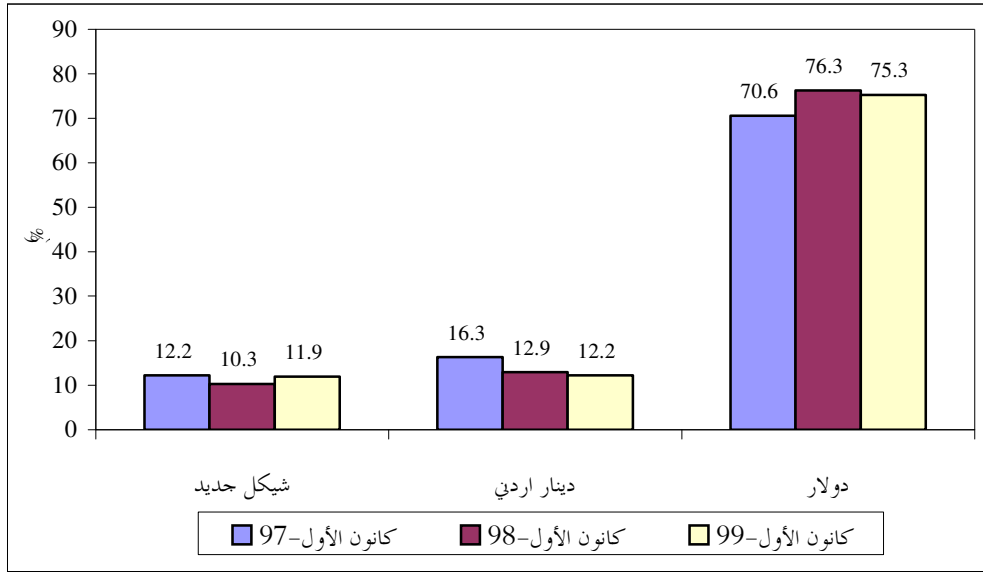
انخفضت حصة الشيك نهاية العام 1999 من الودائع الإجمالية إلى 13.5%، مقابل 14.2% في نهاية العام 1998. وارتفعت حصة الدولار إلى 63.2% من مجمل الودائع، مقابل 60.9%، بينما انخفضت حصة الدينار الأردني من الودائع إلى 22%، مقابل 24.1%. وبالرغم من انخفاض حصة الشيك من مجمل الودائع في الضفة الغربية إلى 14% في

شكل 18: توزيع الودائع في الضفة الغربية* على العملات الثلاث، 1997-1999 (%)



المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 1999.
* باستثناء العاصمة القدس

شكل 19: توزيع الودائع في قطاع غزة على العملات الثلاث، 1997-1999 (%)



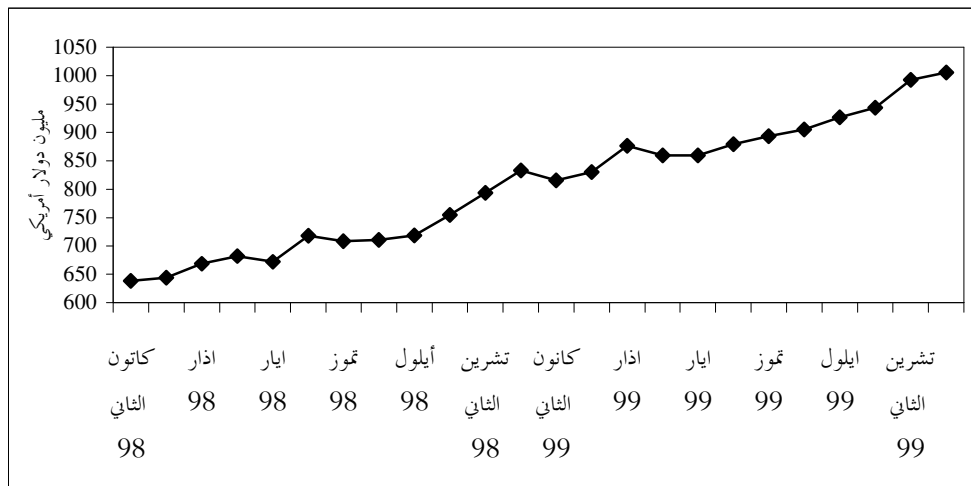
المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 1999

من العام 1999 (سلطة النقد الفلسطينية، 2000). ويلاحظ تزايد هذه الزيادة منذ بداية العام 1999. ففي حين كانت نسبة ارتفاع القروض في النصف الأول من العام 1999 حوالي 5.6%، بلغت النسبة خلال النصف الثاني من العام 14.3% (الشكل 20).

الائتمان

نمت القروض في النظام المصرفي الفلسطيني نهاية العام 1999 بنسبة 20.7% مقارنة بنهاية العام 1998 لتصل الى 1005.5 مليون دولار، محققة ارتفاعا بنسبة 14.3% مقارنة بالنصف الأول

شكل 20: تطور القروض المصرفية في الضفة الغربية* وقطاع غزة للأعوام 1998-1999



المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 1999

* باستثناء العاصمة القدس.

ارتفعت نسبتها إلى الودائع خلال النصف الثاني من

وكننتيجة مباشرة لتسارع الزيادة في القروض،

القروض قصيرة الأجل على الائتمان المصرفي الفلسطيني بالرغم من ارتفاع متوسط أجل الودائع، ما يؤكد حاجة الاقتصاد الفلسطيني الملحة لبنوك استثمارية متخصصة لتمويل القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى ائتمان طويل الأجل.

من جهة أخرى، بلغت نسبة القروض إلى الودائع المقيمة بالشيكل حوالي 52.3%، منخفضة عن مستواها نهاية العام 1998، حيث كانت 56.1%. ولكنها بقيت أعلى من نسبة القروض إلى وداائع الدينار الأردني والدولار الأمريكي والتي بلغت 34.3% و31.2% على التوالي.

الأول 1999، ليصل إلى 236.76 مقارنة مع 154.98 نهاية كانون الأول 1998، ويشكل ذلك ارتفاعاً بنسبة 52.8% (الشكل 21).

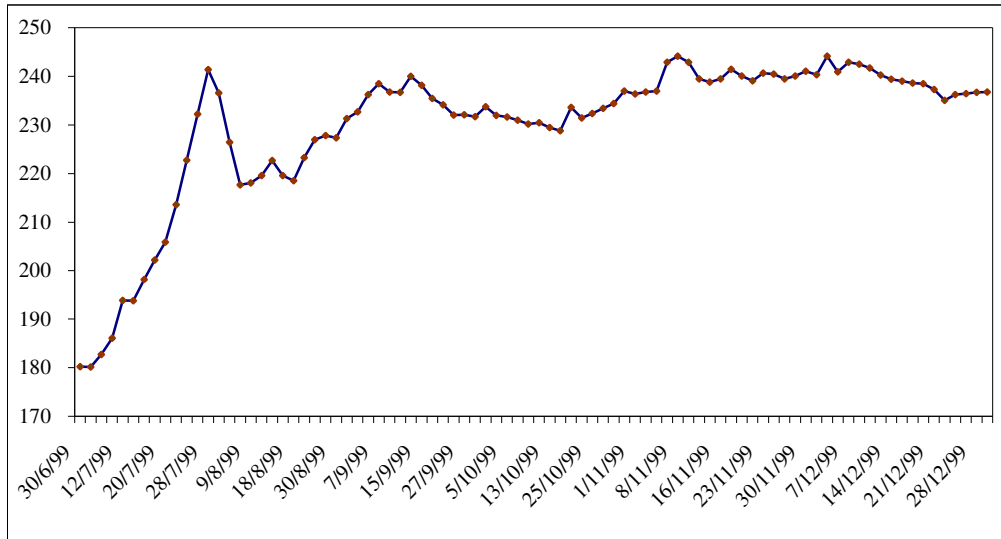
العام 1999 بعد أن كانت قد انخفضت خلال النصف الأول من العام نفسه. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع في أواخر العام 1999 حوالي 35%، إلا أن هذه النسبة لا تزال متدنية مقارنة مع الدول المجاورة. بالإضافة إلى ذلك مازال ائتمان الجاري مدين يهيمن على إجمالي القروض، فقد وصلت نسبته من مجمل القروض إلى 52.2% نهاية العام 1999 (كانت 53.1% نهاية العام 1998) (الملحق الإحصائي، جدول 29/2).

وبالرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة قروض الجاري مدين إلى إجمالي القروض، فإن كبر حصتها من إجمالي القروض يدل على استمرار هيمنة

2-4-9-1 السوق المالي

استمر التحسن في سوق فلسطين للأوراق المالية الذي بدأ منذ مطلع العام 1999، فقد ارتفع مؤشر القدس خلال الفترة الممتدة حتى نهاية كانون

شكل 21: مؤشر القدس خلال النصف الثاني من العام 1999

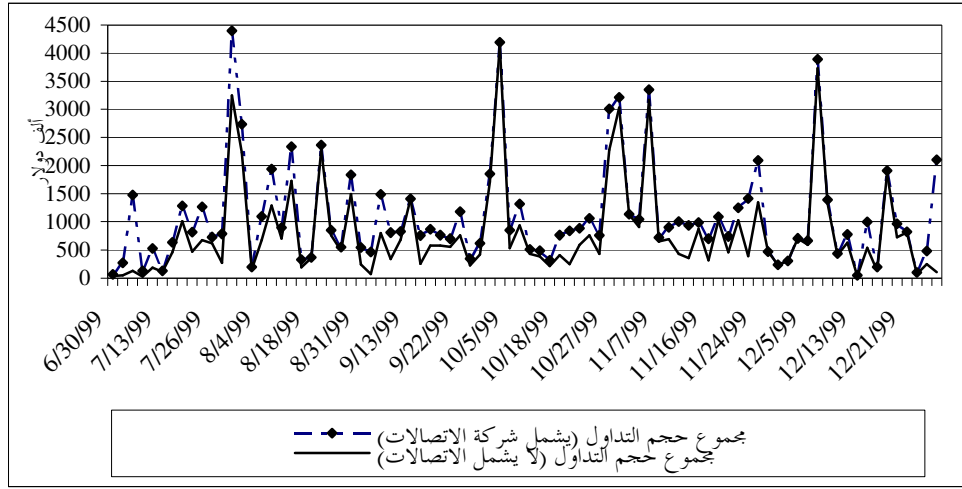


المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

ارتفاعاً بنسبة 44.4% عما كانت عليه نهاية كانون الأول 1998.

من جهة أخرى، ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق، فوصلت نهاية كانون الأول 1999 إلى 848.9 مليون دولار، محققة بذلك

شكل 22: حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية
خلال النصف الثاني من العام 1999*



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.
* تم استثناء حجم التداول في الجلستين الأخيرتين من شهر كانون أول 1999، بسبب الإرتفاع غير المفسر في حجم التداول (جلسة 1999/12/28 حيث وصل حجم التداول إلى 9,244 ألف دولار، وجلسة 1999/12/29 حيث حجم التداول 17,286 ألف دولار).

في النصف الثاني من العام 1999، فإن أداء الشركات الفردية لم يكن مرضياً، فبالرغم من أن عدد الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها تساوى مع عدد الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها (11 شركة في كل جانب) فإن معدل الانخفاض كان أكبر من معدل الارتفاع، كما استمرت هيمنة شركة الاتصالات على السوق (الملحق الإحصائي، 30/2).

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع حجم التداول بصورة واضحة خلال النصف الثاني من العام 1999، فقد بلغ معدل حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال هذه الفترة حوالي 0.17% من القيمة السوقية من الشركات المدرجة، مقابل 0.08% خلال النصف الأول من العام 1999، و 0.07% خلال النصف الثاني من العام 1998 وحوالي 0.12% لسنة 1998 (الشكل 22). بالرغم من التحسن النسبي في أداء السوق المالية

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الكتاب الإحصائي السنوي الثاني حول العاصمة القدس (العاصمة القدس - 1999) في كانون الأول عام 2000، والذي غطى الجوانب المختلفة السكانية والاقتصادية والاجتماعية لمحافظة القدس. ويستعرض هذا الجزء من المراقب ملخصاً لأبرزها.

3-1 المساحة والسكان

يبين الكتاب الإحصائي السنوي أن الاحتلال الإسرائيلي انتهج سياسة لتهدويد العاصمة القدس عبر تغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية والمعمارية، فعمل على ضمها وسعى الى توسيع حدود "بلدية" القدس لتصل إلى حوالي ضعفي ما كانت عليه عام 1967، لتصل مساحتها إلى حوالي 126 ألف دونم. ودمرت إسرائيل، خلال هذه العملية، مراكز التجمع السكاني التي شكلت عائقاً أمام تواصل العاصمة القدس بالمدن الأخرى داخل الخط الأخضر وشردت أهلها²⁰. وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء حزام استيطاني يحيط بالعاصمة القدس من خلال مصادرة آلاف الدونمات (أكثر من 73 ألف دونم من أراضي القدس نفسها وأكثر من 18 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية)²¹ التي تعود للفلسطينيين، بالإضافة إلى محاصرة النمو السكاني والإسكاني عبر إعاقة النمو العمراني الفلسطيني في محافظة القدس، وتجريد الفلسطينيين من حق المواطنة، وسحب هوياتهم، واتخاذ إجراءات خاصة تحدد إمكانية سكنهم في محافظة القدس. تبلغ مساحة التجمعات الكائنة في محافظة

²⁰ فمثلاً تم تدمير قرى عمواس ويالو وبيت نوبا وتشريد أهلها.

²¹ دمرت إسرائيل 40 تجمعاً سكانياً فلسطينياً في محافظة القدس عام 1948 وشردت أهلها، وتقدر مساحة هذه التجمعات بحوالي 273 ألف دونم.

القدس حالياً²² (بحسب التقسيمات الإدارية للتعداد العام

للسكان والمساكن 1997) حوالي 338 ألف دونم، وبلغ عدد سكانها حوالي 329 ألف نسمة. وفي حين شكلت الأراضي المبنية للفلسطينيين حوالي 10.7% من إجمالي أراضي المحافظة، بلغت نسبة الأراضي المبنية للمستعمرات اليهودية حوالي 7.2%. وتصل مساحة الأراضي المزروعة في المحافظة إلى 4.7% فقط، يزرع معظمها بأشجار الزيتون بالإضافة إلى أشجار العنب والبرقوق والمحاصيل الحقلية وغيرها.

من جهة أخرى، تراوح معدل درجة الحرارة في محافظة القدس بين 7.6 درجة مئوية في شتاء 1998 و26.6 درجة مئوية في صيف العام نفسه. ووصل معدل سقوط الأمطار في العام 1998 إلى حوالي 302 ملم.

شكلت نسبة سكان محافظة القدس عام 1997 حوالي 11.3% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية، شكل المسلمون منهم حوالي 95%، في حين شكل المسيحيون ما نسبته 4.8%، وكان حوالي 50.5% من السكان ذكورا. وعند مقارنة خصائص سكان العاصمة القدس مع تلك في المحافظات الأخرى، نجد أن سكان العاصمة القدس أكبر سناً²³ وأن معدل الإعالة فيها أقل بصورة واضحة (82.5 في العاصمة القدس، مقارنة بـ 87.3 في نابلس و111.7 في الخليل، و112.2 في غزة). وينمو سكان العاصمة القدس بصورة أبطأ من بقية الأراضي الفلسطينية (العام 1999: 3.4% في العاصمة القدس، و4% في الضفة الغربية، و4.5% في قطاع غزة). وكان معدل الخصوبة في العاصمة القدس (5.2) أقل من المتوسط العام للأراضي الفلسطينية (6.0) وأقل من غزة والخليل (6.8 و7.1 على التوالي) ولكنه كان أعلى من معدل الخصوبة في نابلس (4.8). وكان متوسط حجم

²² عددها 51 تجمعاً، وهي ما يعرف الآن بالعاصمة القدس الشرقية.

²³ بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في العاصمة القدس 41.9%، في حين كانت النسبة 42.5% في نابلس، و49.9% في الخليل، و50.2% في غزة.

الأسرة في العاصمة القدس (6.03) أقل منه في الضفة الغربية (6.21) وفي غزة (6.82).

2-3 مستويات المعيشة

بلغ متوسط استهلاك الأسرة في محافظة القدس عام 1998 حوالي 834 ديناراً في الشهر محققاً انخفاضاً بنسبة 4.7% عما كان عليه في العام 1997 وبنسبة 4.8% مقارنة مع متوسط الفترة تشرين الأول 1995-1996.

ويرتفع متوسط الاستهلاك الشهري للأسر المقدسية بحوالي 39% عنه في الأراضي الفلسطينية. ويتزامن التراجع في مستويات المعيشة في العاصمة القدس خلال السنوات الثلاث المذكورة مع تباطؤ النمو الذي عانى منه الاقتصاد الإسرائيلي خلال تلك الفترة، واستمر حتى منتصف العام 1999. أما ارتفاع مستوى المعيشة مقارنة مع الأراضي الفلسطينية فيعود إلى الانفتاح الكامل للمحافظة على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يوفر للمقدسيين نظامي الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الإسرائيليين. ويعزز هذا الاستنتاج انخفاض حصة الطعام من الاستهلاك الشهري للأسرة في العاصمة القدس خلال العام 1998 (37.12%) مقارنة مع الأراضي الفلسطينية (38.01%)، وارتفاع حصة الملابس والأحذية في العاصمة القدس (8.28%) عما هو عليه في الأراضي الفلسطينية (7.67%)، وبديل ذلك على انخفاض نسبة انتشار الفقر في العاصمة القدس مقارنة مع باقي الأراضي الفلسطينية.

3-3 العمل

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس 39% عام 1999 وهي أقل من نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية في تلك السنة (41.6%). وانطبق ذلك على نسب المشاركة للذكور

(68.3% في العاصمة القدس و70.7% في الأراضي الفلسطينية) والإناث (9.3% في العاصمة القدس و12.3% في الأراضي الفلسطينية). واستمر معدل البطالة في العاصمة القدس في الانخفاض ليصل إلى 9.8% العام 1999، ويزيد هذا المعدل قليلاً عن نظيره في الضفة الغربية (9.5%)، بينما ينخفض كثيراً عما هو عليه في قطاع غزة (16.9%).

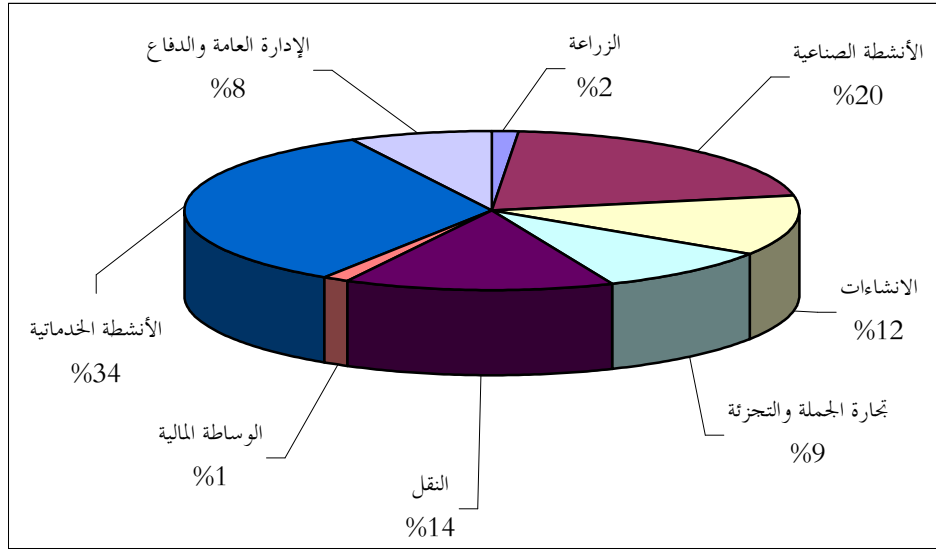
في الوقت نفسه، ترتفع نسبة العاملين بأجر في العاصمة القدس عام 1999 (78.9%) مقارنة بالأراضي الفلسطينية (67.8%). ويتركز العاملون في العاصمة القدس في نشاط الخدمات والفروع الأخرى (27.4%)، والتجارة والفنادق (27%)، والبناء والتشييد (21.6%). بينما كانت حصة الزراعة من العاملين المقدسيين الأقل بين الأنشطة الاقتصادية (2.3%). ويعمل 44.8% من العاملين المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيلي (إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية) وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي (22.9%).

3-4 القطاعات الاقتصادية

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في العاصمة القدس عام 1999 حوالي 5290 منشأة، مرتفعاً بحوالي 1.4% عما كان عليه العام 1998. وقد شكل عدد المنشآت الاقتصادية في العاصمة القدس حوالي 6.6% من إجمالي عدد المنشآت في الأراضي الفلسطينية. من جهة أخرى، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في منطقة (J1) من العاصمة القدس²⁴ حوالي 358.3 مليون دولار تولدت في الأنشطة الخدمية المتنوعة (65.7%) وتشمل جميع الأنشطة غير الإنتاجية، والقطاع الصناعي (20.4%) والإنشاءات (12.4%) والزراعة (1.5%) كما يظهر في الشكل 23.

²⁴ تعرف هذه المنطقة بأنها الأجزاء من العاصمة القدس التي ضمتها إسرائيل عنوة بعد احتلال العام 1967.

الشكل 23: التوزيع النسبي للنتائج المحلي الإجمالي في محافظة القدس منطقة (J1) حسب النشاط الاقتصادي، 1998



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. العاصمة القدس-1999، الكتاب الإحصائي السنوي رقم (2).

% مقارنة بباقي الضفة الغربية²⁵، فإن نصيبه من الدخل القومي الإجمالي، ومن الدخل القومي المتاح الإجمالي يزيد على نظيره في باقي الضفة الغربية بحوالي 19% و 17% على التوالي. أما مقارنة مع قطاع غزة، فيرتفع نصيب الفرد في العاصمة القدس (J1) من الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القومي المتاح بحوالي 27% و 57% و 52% على التوالي.

من جهة أخرى، بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية وتلك التي تخدمها حوالي 97.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 26.9%، بينما بلغت حصة التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 35%، وحصة صافي الصادرات حوالي -59% سالبا.

وبينما ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العاصمة القدس (J1) بنسبة 0.7

²⁵ تعبير يستخدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لوصف الضفة الغربية باستثناء العاصمة القدس .

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1999)، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك - نشرات شهرية 1999. رام الله.
- _____ (1999)، إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية - الربع الرابع، 1998. رام الله: 1999
- _____ (1999)، إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية - الربع الثالث، 1999. رام الله: 2000.
- _____ (2000)، إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية - الربع الرابع، 1999. رام الله: 2000.
- _____ (2001)، إعلان صحفي لتقديرات الحسابات القومية لفلسطين - 1999. رام الله.
- _____ (1999)، مسح التجارة الداخلية - 1998: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، مسح التجارة الداخلية - 1999: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (1999)، مسح الخدمات - 1998: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، مسح الخدمات - 1999: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (1999)، المسح الصناعي - 1998: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (1999)، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تشرين أول - كانون أول، 1998). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 11). رام الله.
- _____ (1999)، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (كانون ثاني - آذار، 1999). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 12). رام الله.
- _____ (1999) مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (نيسان - حزيران، 1999). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 13). رام الله.
- _____ (2000) مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تموز - أيلول، 1999). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 14). رام الله.
- _____ (2000) مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تشرين أول - كانون أول، 1999). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 15). رام الله.
- _____ (2000-أ) مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (نيسان - حزيران، 2000). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 17). رام الله.
- _____ (1999)، مسح المالية والتأمين - 1998: نتائج أساسية. المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، مسح المالية والتأمين - 1998: نتائج أساسية. المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (1999)، النشاط الفندقية في فلسطين. (الربع الرابع 1998). رام الله.
- _____ (2000)، النشاط الفندقية في فلسطين. (الربع الثالث 1999). رام الله.
- _____ (2000)، النشاط الفندقية في فلسطين. (الربع الرابع 1999). رام الله.

- _____ (1999)، مسح النقل والتخزين والاتصالات - القطاع المنظم - 1998: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، مسح النقل والتخزين والاتصالات - القطاع المنظم - 1999: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (1999)، مسح النقل - القطاع غير المنظم - 1998: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، مسح النقل - القطاع غير المنظم - 1999: نتائج أساسية. سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. رام الله.
- _____ (2000)، القدس - 1999، الكتاب الإحصائي السنوي، رقم "2". رام الله.
- _____ (2000)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، العدد الثامن عشر. رام الله.
- _____ (1999)، سلطة النقد الفلسطينية - نشرات سلطة النقد الشهرية (المطلوبات والموجودات لكل البنوك)، رام الله.
- _____ (1999)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي - (المساعدات الدولية - التقرير الربعي الرابع)، رام الله.
- _____ (1999)، وزارة العمل، التقرير الشهري حول عدد العاملين بموجب تصاريح في إسرائيل والمناطق الصناعية، رام الله.
- سوق فلسطين للأوراق المالية. 1999، إحصائيات التداول من شباط 1997 ولغاية كانون أول 1999. نابلس. صندوق النقد الدولي. التقرير العالمي الاقتصادي، (إنجليزي). واشنطن، تشرين أول 2000. صندوق النقد الدولي. التقرير السنوي 2000، (إنجليزي). واشنطن، 2000. بنك إسرائيل. بيانات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. <http://www.Bankisrael.gov.il/> مركز الإحصاء الإسرائيلي. النشرة الإحصائية السنوية، مجلد 51، القدس، 2000. _____ النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 51، عدد 1، كانون ثاني 2000. مركز الإحصاء الإسرائيلي ووزارة السياحة الإسرائيلية. النشرة الإحصائية الربعية عن الفنادق والسياحة، عدد 4، القدس، كانون ثاني 1999. مجموعة البنك الدولي، (2000)، أخبار تنمية للضفة الغربية وقطاع غزة، تشرين ثاني 2000. المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية، التقرير الاقتصادي، (إنجليزي). عدد 68، تشرين ثاني 2000.